رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الابتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدي الحياة مع الزبائن.

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار ان يعمل فيها من اجل تلبية احتياجات زبائنه من الخدمات المصرفية المختلفة. اننا نؤمن بان الزبون هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله فنحن لن نساوم على التزامنا المطلق بتقديم الافضل في مجال خدمات الزبائن.

اننا نؤمن بان الموارد البشرية هي من اهم موارد البنك علي الاطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والاحتراف فنحن نغرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة الزبون وسرعة اتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق التزامنا بالتدريب والتطوير و اسناد المسئوليات والأداء الجيد في نفس الوقت الذي نحرص فيه علي مكافأة المجدين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

اننا مصممون علي استخدام أحدث وأرقي التقنيات المتقدمة التي تعيننا علي تحقيق غاياتنا في الوصول الي أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل.

اننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم ان يتوقعوا منا ان نحقق لهم التطور والربحية باستمرار انهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

المؤشرات المالية

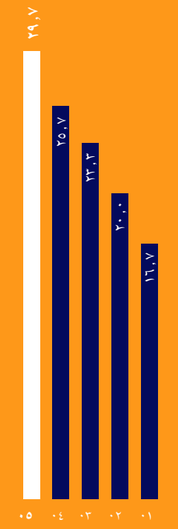

صافي الربح العام
ملايين الدنانير

أرباح الأسهم
نسبة مئوية

مصروفات/إيرادات
نسبة مئوية

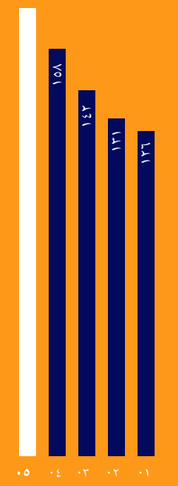

حقوق المساهمين
ملايين الدنانير

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
ملخص بيان الدخل مليون دينار بحريني					
صافي دخل الفوائد	٢٣,٧	٢٥,٥	٢٦,١	٢٩,٥	**٣٥,٧**
إيرادات أخرى	١٣,٦	١٦,٢	٢١,٤	٢٩,٥	**٢٠,٢**
مصروفات تشغيلية	١٨,٩	١٩,٩	٢٢	٢٣,٢	**٢٣,٨**
صافي الربح العام	١٦,٧	٢٠,٠	٢٣,٣	٢٥,٧	**٢٩,٣**
أرباح الأسهم	٢٥٪	٢٧٪	٣٠٪	٣٥٪	**٣٥٪**
ملخص الميزانية العمومية مليون دينار بحريني					
مجموع الموجودات	١,١٠١	١,٢١٥	١,٣١٤	١,٤٢١	**١,٤٩٩**
صافي القروض	٤٨١	٥٣٧	٦٥٩	٧٦٥	**٧٩٥**
إستثمارات	٣٢٨	٣٨٦	٤١٥	٤٠٧	**٤٩١**
ودائع	٨٧٣	٩٨٥	١٠٦٤	١١٤٦	**٩١٧**
قروض الأجل	٨٥	٨٥	٣٨	–	–
ودائع من البنوك متوسطة الأجل	–	–	٤٧	٩٤	**٩٤**
حقوق المساهمين	١٢٦	١٣١	١٤٢	١٥٨	**١٧٣**
الربحية					
العائد على السهم الواحد (فلس)	٣٠	٣٥	٤١	٤٥	**٥٢**
نسبة مصروفات التشغيل للإيرادات	٥٠,٧٠٪	٤٧,٧٠٪	٤٦,٣٠٪	٤٣,٧٠٪	**٤٢,٥٧٪**
نسبة العائد على متوسط الموجودات	١,٥٠٪	١,٦٦٪	١,٨٣٪	١,٨٣٪	**١,٨٦٪**
نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين	١٤,٤٠٪	١٦,١٠٪	١٧,٨٠٪	١٧,٨٠٪	**١٨,١٥٪**
الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)	٢٤,١١٧٪	١٨,٣٤١٪	٣٢,٧٣٩٪	٣٦,٥٧٨٪	**٤١,٧٦٩٪**
رأس المال					
ملاءة رأس المال	١٧,١٠٪	١٦,٨٠٪	١٦,٧٣٪	١٨,٨٢٪	**١٩,٥٧٪**
نسبة حقوق المساهمين إلى مجموع الموجودات	١١,٤٠٪	١٠,٨٠٪	١٠,٨٠٪	١١,١٠٪	**١١,٥٥٪**
نسبة المطلوبات إلى حقوق المساهمين	٦٧,٤٠٪	٦٤,٧٠٪	٥٩,٦٣٪	٥٩,٧٣٪	**٥٤,٣٦٪**
السيولة ومؤشرات الكفاءة العلمية					
نسبة القروض والسلفيات إلى مجموع الموجودات	٤٣,٧٠٪	٤٤,٢٠٪	٥٠,٢٠٪	٥٣,٨٠٪	**٥٣,٠٤٪**
نسبة الاستثمارات بعد حسم أذونات الخزانة مجموع الموجودات	٢٦,٤٠٪	٢٦,٠٠٪	٢٥,٧٠٪	٢٦,٤٧٪	**٣١,١٤٪**
نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات	٣١,٦٠٪	٣٤,١٠٪	٣٢,٤٠٪	٢٩,٤٩٪	**٣٣,٨٤٪**
نسبة الودائع من غير البنوك إلى – مجموع القروض الإستثمارات	٩٥,٤٠٪	٨٧,١٠٪	٨٦,٠٤٪	٨٢,٢٨٪	**٧٦,٤٦٪**
هامش الربح الصافي	٢,٤١٪	٢,٤٥٪	٢,٣٠٪	٢,٢٩٪	**٢,٤٨٪**
عدد الموظفين	٦٩٤	٧٠٦	٧١٢	٧٠٢	**٧٠١**

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بقلوب مؤمنة بقضاء الله و قدره، انتقل إلى رحمة اللّه تعالى صباح يوم الأحد ١٥ يناير ٢٠٠٦ المغفور له بإذن اللّه تعالى صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت. رحمه اللّه رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله وشعبه الصبر والسلوان.

السادة المساهمون الكرام

يسعدني أن أقدم لكم بالنيابة عن مجلس إدارة بنك البحرين والكويت التقرير السنوي الرابع و الثلاثين لعمليات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥. كما يسرني أيضا أن أحمل إليكم البشرى بأن عام ٢٠٠٥ كان عام نجاح آخر للبنك حيث تمكن خلاله من تحقيق نتائج مالية قياسية بالإضافة إلى تحقيق النمو الإستراتيجي المتميز، والإنجازات المتينة في مجال العمليات، والتطويرات الهامة في القوام التنظيمي. ومن الجدير بالذكر أن البنك قد استطاع أن يحقق نتائج إجمالية تجاوزت توقعاتنا على الرغم من تزايد المنافسة في مختلف الأسواق التي يعمل فيها البنك.

النتائج المالية

حقق البنك في عام ٢٠٠٥ أعلى مستويات الدخل منذ تأسيسه حيث بلغ إجمالي الربح الصافي ٢٩,٣ مليون دينار بحريني، مسجلاً بذلك رقمًا قياسيًا جديدًا يفوق الربح القياسي الذي سجله في العام الماضي ٢٠٠٤ حيث كان قد بلغ ٢٥,٧ مليون دينار بحريني والذي تضمن دخل استثنائي بلغ ٢,٩٢ مليون دينار بحريني من جرّاء بيع جزء من محفظة الاستثمارات الإستراتيجية. وإذا استثنينا هذا الربح غير المتكرر من صافي أرباح عام ٢٠٠٤ من أجل المقارنة، فيكون صافي الدخل لعام ٢٠٠٥ قد ارتفع عن صافي الدخل لعام ٢٠٠٤ بمبلغ ٦,٥ مليون دينار بحريني أي بزيادة ٢٩٪. وارتفع مجموع الموجودات بنسبة ٥,٥٪ ليبلغ ١,٤٩٩ مليون دينار بحريني، بينما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة ١٠٪ ليبلغ ١٧٣مليون دينار بحريني.

وبسبب الجهد المبذول في مراقبة المصاريف ونفقات التشغيل فإن إجمالي نفقات التّشغيل للعام ارتفعت بمبلغ ٠,٥٥ مليون دينار بحريني أي بمعدل ٢,٤٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤. كما أن المبادرة في اتخاذ الخطوات الإيجابية المناسبة تجاه معالجة الديون غير المنتظمة والمخاطر قد أدت إلى انخفاض صافي المخصصات اللازمة لعام ٢٠٠٥ مع ٢,٣ مليون دينار بحريني بالمقارنة إلى٤,٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٤.

وبتحقيق هذا المستوى المتميز من الربح الموحد ارتفعت نسبة العائد على حقوق المساهمين لعام ٢٠٠٥ إلى ١٨,١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤ ١٧,٨٪، كما بلغت القيمة السوقية لرأس مال البنك مع نهاية العام ٤٠٧ مليون دينار بحريني بينما حافظ سعر السهم البالغ ٧١٥ فلسًا على مستوى النمو الذي تحقق بعام ٢٠٠٤.

والجدير بالذكر أن بنك البحرين والكويت استمر بنجاح خلال عام ٢٠٠٥ في تنويع مصادره للتمويل بانتدابه بنك HSBC وسيتي بنك – من بين تسعة بنوك تقدمت بعروضها – لترتيب سندات تمويل متوسطة الأجل MTDN خمسة أعوام بقيمة إجمالية تصل إلى بليون دولار أمريكي. وهذه هي المرة الأولى التي يحصل فيها بنك تجاري محلي على مثل هذا التمويل في سوق السندات الدولي. ومن المزمع إصدار الشريحة الأولى من هذه السندات خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٦، بطرح سندات بقيمة تتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وسوف تدرج هذه السندات في بورصة لندن ثم تعقبها إدراجات أخرى في عدد من البورصات الأوربية مثل بورصة لوكسمبورج. ويوفر هذا الإصدار للبنك مصدر تمويل مرن حيث يمكن أن يتم على دفعات وعند الحاجة وبسعر فائدة مناسبة بالإضافة إلى تعزيز التصنيف الائتماني للبنك.

المناخ الاقتصادي

لقد تحققت هذه الإنجازات خلال عام ٢٠٠٥ في مناخ اقتصادي مؤاتي استعادت الأسواق العالمية خلاله استقرارها وأصبحت تتمتع بأوضاع اقتصادية وائتمانية جيدة أعادت الثقة والاطمئنان إلى المستثمرين، وازدهرت بسببها الأنشطة التجارية والصناعية. غير أنه ما زالت هناك بعض المخاوف من المؤثرات على المدى الطويل والتي قد تنجم عن ارتفاع أسعار النفط الذي قد يؤدي الى اختلال متزايد في الحسابات الجارية للدول الصناعية الكبرى، وتذبذب في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات.

وتظل التوقعات الاقتصاديّة لمنطقة دول مجلس التّعاون الخليجيّ قويّةً ومشجعة في ظل ارتفاع سقف إنتاج وأسعار النفط، اللذان كان لهما تأثيرًا جوهريًّا في تحسين مستويات السّيولة، التي ساعدت بدورها الحكومات في هذه الدول على زيادة الإنفاق في مشاريع البنى التحتية والصناعية، بالإضافة إلى تنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي المتزايد لدى القطاع الخاص في أسواق الأوراق المالية والعقارات إضافة إلى المشاريع السياحية والصناعية.

وكان لهذه التطوّرات تأثيراً إيجابيٌّ على قطاع الخدمات المالية والإقليمية خلال عام ٢٠٠٥، حيث حققت بورصات دول المنطقة ارتفاعا قياسيا في مؤشراتها، بينما سجلت البنوك والمؤسّسات المالية الأخرى مستويات قياسية من الأنشطة المالية و نموا مضطردا في الربحية. كما شهد قطاع البنوك والمصارف تنافساً قوياً ومتزايداً بدخول مصارف تقليدية وإسلامية جديدة إلى الأسواق وبقيام البنوك والمصارف بشكل عام بتكثيف أنشطتها التسويقية من أجل توسيع قاعدة عملائها. وفي البحرين، بدأ تطوير معالم حضارية وتاريخية على الساحة الاقتصادية مثل مشروع إنشاء المرفأ المالي ومشروع مركز البحرين التجاري العالمي، اللذان سيكون لهما شأن كبير في تعزيز مكانة مملكة البحرين كمركز مالي وتجاري متميز. كما أن الخطوات المتسارعة التي يتم اتخاذها لتنفيذ مشاريع الاصلاح التي تتضمن العديد من الإصلاحات الفعالة مثل إصلاح سوق العمل وإصلاح القطاع الاقتصادي وإصلاح القطاع التعليمي، ستساعد في ضمان تحقيق النموّ الاقتصادي في المملكة لسنوات قادمة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة (يتبـع)

التطوير الإستراتيجي

لقد كان الإعلان عن الشعار والعلامة التجارية الجديدة للبنك في النصف الأول مع عام ٢٠٠٥ بمثابة نقلة نوعية أساسية في مسيرة التغيير والتطوير الإستراتيجي للبنك حيث تم كشف النقاب عن الهوية الذاتية الجديدة للبنك كمؤسسة مالية إنسانية ترتقي بالعمل المصرفي إلى أبعاد مستقبلية أكثر ابتكارًا وإضاءة وشفافية، ومفاهيم إنسانية تنعم بالتناغم والتواصل. ولقد جاءت هذه الهوية لتعزز من رؤى البنك وتطلعاته إلى المستقبل الأفضل والأزهى لجميع المساهمين ولتبشر بعهد جديد من التعامل المصرفي في البنك، يكون عملاء البنك فيه في قلب الحدث والوعي المالي والمصرفي. ويعتبر إضفاء المظهر الجديد والشخصية المميزة للبنك انعكاس لما اكتسبه في مسيرة تطوره على مدى الأربعة والثلاثين عامًا الماضية ليصبح مؤسسة مالية نشطة تتمتع بروح المبادرة والابتكار والتجديد والكفاءة المهنية عالمية المستوى والخدمة الممتازة وبحضور إقليمي متنامي.

ولقد عقد مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٠٥ اجتماعين خاصّين لاستعراض ومناقشة التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية لتطوير الاتجاه الإستراتيجي الجديد للبنك، وقد تمت الموافقة على تبني خطّة إستراتيجية مدّتها ثلاثة أعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨. وانطلاقا من رؤى البنك، ستركز الإستراتيجية القادمة على عدد من الأمور الأساسية التالية التي من شأنها ضمان النمو الثابت المتسق على المدى الطويل والمحافظة على مكانة البنك التنافسية وتحقيق أفضل الأرباح والعوائد لمساهمي البنك:

- توسيع حجم ومجال أنشطة البنك المالية والمصرفية الأساسية.
- تعزيز موقع البنك الريادي بمواصلة تطوير وتقديم الخدمات المالية والمصرفية المبنية على التكنولوجيا المتطورة.
- تنويع مصادر دخل البنك وقاعدة أصوله وومجوداته.
- تحسين نسبة إجمالي الدخل إلى مجموع نفقات التّشغيل.
- التعرف على فرص العمل الجديدة والتحالفات الإستراتيجية في المنطقة.

كما انتهى مجلس الإدارة أيضًا خلال عام ٢٠٠٥ من استعراض أنشطة البنك الثانوية، وكذلك أنشطته خارج نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، وتوصل إلى قرار إستراتيجي متوافق مع التوجه الإستراتيجي الجديد للبنك بتصفية كل من الشركتين المملوكتين بالكامل من قبل البنك وهما شركة بنك البحرين والكويت للخدمات المالية وبنك الخليج الإسلامي للاستثمار. كما بحث المجلس أيضًا موضوع بيع فرعي البنك في الهند (فرع مومباي) و(فرع حيدرأباد). ومن جانب آخر وتمشيًا مع إستراتيجية البنك الجديدة قام البنك خلال عام ٢٠٠٥ بتوقيع مذكرة تفاهم مع مصرف البحرين الشامل من أجل إنشاء مؤسسة مالية مشتركة بالتساوي باسم (سكنا) لمواجهة الطلب المتزايد للقروض الإسكانية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن المتوقع لهذه المؤسسة التي ستبدأ عملياتها التمويلية في أوائل عام ٢٠٠٦ أن تلعب دورًا هامًّا في إضفاء المزيد من التنوع على الأنشطة والخدمات المصرفية التجارية التي يوفرها البنك كما سوف يحقق البنك مزيدا من التنوع في مصادر الدخل.

مراقبة الشركات

إن بنك البحرين والكويت كمؤسسة مالية إقليمية بارزة، يلتزم تمامًا بتطبيق مختلف القوانين والمعايير و اللوائح الخاصة بالشركات والبنوك. ولقد قمنا خلال عام ٢٠٠٥ بإجراء مراجعةً شاملةً لجميع أنظمة وإجراءات البنك لضمان التوافق التام مع القوانين والتشريعات الصادرة من مؤسسة نقد البحرين (BMA) والمتعلقة بسلوكيات المهنة والمتاجرة غير الشرعية في الأسهم ومكافحة غسيل الأموال. كما يحتوي هذا التقرير السنوي لهذا العام مزيدا من البيانات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح، ليرتقي هذا التقرير إلى المستويات الدولية من توفير المعلومات والإفصاح عنها وإيصالها إلى القارئ.

ويسرنا في هذا المقام أن نرحب بدور مؤسسة نقد البحرين لتحسين مستويات الإفصاح لدى المؤسسات المالية والشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، كما ندعم هذه الجهود التي تبذل لتعزيز مكانة البحرين وسمعتها كمركز مالي متميز في المنطقة. كما يسرنا في هذا الصّدد، أن نرحّب بافتتاح مكتب الرقابة الائتمانية الذي تم إنشاؤه مؤخرًا والذي بدأ في مزاولة مهماته خلال عام ٢٠٠٥. ولا شك أن مكتب الرقابة الائتمانية سيساعد البنوك والمؤسسات المالية في قراءتها الائتمانية و تزويدها بالمعلومات الحديثة خصوصا في قطاع قروض الأفراد.

الإنجازات في مجال العمليات

استمر بنك البحرين والكويت طوال عام ٢٠٠٥ بمركزه الريادي في تطوير وتقديم الخدمات المصرفية الجديدة لجميع عملائه. كما انتهت الإدارة خلال العام من وضع الخطط المناسبة لتطوير وتقديم مفهوم جديد في توفير الخدمات المصرفية، وهو إنشاء مجمعات مالية لتحل محل الفروع المحلية التقليدية، وكذلك تم خلال العام تدشين نظام القرض العقاري جديد، وبإضافة غطاء تأمين للحياة على خدمات التأمين سكيورا، كما أجريت تحسينات إضافية على الخدمات المصرفية الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك فقد انتهى العمل من وضع الخطط اللازمة لفصل مركز الاتصال التابع للبنك ليكون كيانًا مستقلاً قائمًا بذاته كشركة تضع خدماتها ليس في متناول بنك البحرين والكويت وشركة كريدي مكس فحسب وإنما لجميع المؤسسات المالية والشركات التجارية في البحرين. وهذه خطوة جريئة مبتكرة هي الأول من نوعها في مملكة البحرين.

واستمر البنك بصفته مزوّدًا رئيسيًّا للخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في المملكة في مساعدة عملائه بتوفير التمويل اللازم الذي يحتاجونه في تنفيذ مشاريعهم المختلفة، التجارية منها والصناعية ومشاريع البنى التحتية. وقام البنك خلال عام ٢٠٠٥ بترتيب وإصدار وإدارة سندات ذات سعر فائدة عائمة بمبلغ عشرة ملايين دينار بحريني مدتها خمسة أعوام لصالح شركة البحرين للتسهيلات التجارية.

التطويرات التنظيمية

ودعمًا لأهداف البنك الإستراتيجية والعملية تم خلال عام ٢٠٠٥ تطوير نظام جديد لمعالجة المعلومات ونظام تشغيل آلي جديد للخدمات المصرفية في الفروع المحلية، ليحل محل أنظمة التشغيل السابقة. وقد وضعت هذه الأنظمة الجديدة تحت التجربة والاختبار في أواخر عام ٢٠٠٥، تمهيدًا لتطبيقها بالكامل في أوائل عام ٢٠٠٦. واستمر البنك كذلك خلال عام ٢٠٠٥ في تقوية قسم إدارة المخاطر والرقابة الماليّة، وتم مراجعة نظام ضمان استمرارية العمل عند حدوث الكوارث كما قامت الإدارة بإجراء المزيد من التحسينات على الأنظمة والإجراءات التشغيلية المتبعة. وواصلت الإدارة عملها في مجال تطوير الخطط المناسبة لتطبيق دليل كفاءة رأس المال بازل – ٢ (Basel II) الجديد لضمان استعداد البنك في مجالات إدارة المخاطر والأنظمة التكنولوجية ومتطلبات قواعد البيانات والموارد البشرية، قبل الموعد الذي حددته مؤسسة نقد البحرين (في عام ٢٠٠٧) لتطبيق متطلبات الفقرتين ٢ و٣ Pillar 2 & 3 الخاصة بالأمور الإشرافية والإفصاح عن المعلومات.

وكما هو الحال دائمًا فإننا نعتبر موظفينا أهمّ الموجودات التي نعتمد عليها في تحقيق أهدافنا. وقد واصلنا خلال عام ٢٠٠٥ في منح مواردنا البشرية الأولوية والأهمية الكبرى من حيث السعي إلى تطوير قدراتهم ومهاراتهم المهنية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية. ولقد بدأ خلال عام ٢٠٠٥ تدريب الدفعة الثانية من خريجي الجامعات ضمن برنامج المتدربين الإداريين، بينما اكتملت المرحلة الأولى من برنامج التدرج الوظيفي حيث تم تعيين المتدربين المؤهلين لعدد من المراكز الأساسية الهامة في البنك.

الدور الاجتماعي

واستمر بنك البحرين والكويت خلال عام ٢٠٠٥ في مواصلة الاضطلاع بدوره الاجتماعي المعهود على مدى السنوات بالمساهمة في دعم الأنشطة الخيرية والوطنية وذلك من خلال التبرع لمختلف الجمعيات والهيئات والمؤسسات المحلية الخيرية والاجتماعية والثقافية والرياضية والتعليمية ومؤسسات حماية البيئة.

هذه المادة مختلفة عن المادة باللغة الإنجليزية

شكر وعرفان

لقد تم خلال عام ٢٠٠٥ إجراء الانتخابات القانونيّة لمجلس الإدارة، ويسرني أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن شكري وامتناني إلى العضوين السيد رشيد محمد المعراج والسيد سعيد عبد الكريم المرزوق اللذين انتهت عضويتهما في المجلس، على جهودهما مما كان له أكبر الأثر في نجاح بنك البحرين والكويت المتواصل. كما يسرني أيضًا أن أرحب بالأعضاء الثلاثة الجدد الذين انضموا إلى مجلس الإدارة وهم السيد جمال علي الهزيم والسيد علي حسن مشاري البدر والشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة، متمنيًا لهم التوفيق مع يقيني بأنهم سيساهمون في خدمة البنك بكل جهد وإخلاص.

كما ويسعدني نيابة عن أعضاءِ مجلسِ الإدارةِ أن أتوجه إلى مَقَام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة ملك مملكة البحرين بخالص آيات الشكر والعرفان لتوجيهاته السديدة. وكان للمغفور له بإذن الله تعالى الشيخ جابر الأحمد الصباح طيب الله ثراه الفضل الأكبر في الدعم الذي كان يلقاه البنك وخصوصا فرعه في دولة الكويت مما كان له الأثر الواضح في مسيرة البنك ونجاحه في تحقيق أهدافه. رحم الله الشيخ جابر رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وجزاه الله كل خير. كما يسعدني أن أرفع إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بأجمل التهاني على توليه مقام الحكم في دولة الكويت. ونتقدم بالشكر الجزيل إلى حكومتي البلدينِ الرشيدتين لدعمِهِم المستمرِّ للبنكِ وتوجيهاتهم الرشيدة.

كما يسعدني أيضًا أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن خالص الشكر والتقدير للسادة المساهمين على منحهم ثقتهم الغالية لمجلس إدارة البنك وللإدارة التنفيذية، وعلى دعمهم المالي المستمر. كما وأوجه جزيل الشكر والامتنان إلى جميع عملاء البنك الكرام على ثقتهم وإخلاصهم وتعاملهم المستمر مع البنك، وإلى إدارة البنك وجميع الموظفين، الذين بفضل إخلاصهم وجهودهم وعملهم الجماعي الجاد ومساندتهم أضاف البنك إلى سجله عامًا آخرَ من النجاح والتفوق والرقيّ، والذين نجدد معهم العهد والثقة بمواصلة المسيرة نحو مستقبل أفضل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

Insert new pictures

السيد حمد احمد البصيري
عضو مجلس الإدارة

السيد يعقوب يوسف الفليج
عضو مجلس الإدارة

السيد مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

السيد جاسم حسن علي زينل
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشيخ محمد بن عيسى الخليفة
عضو مجلس الإدارة

السيد محمد صلاح الدين محمد
عضو مجلس الإدارة

السيد عبدالله محمد السميط
عضو مجلس الإدارة

علي حسن البدر
عضو مجلس الإدارة

الشيخ خليفة بن دعيج الخليفة
عضو مجلس الإدارة

جمال علي الحازم
عضو مجلس الإدارة

السيد عبدالمجيد حاجي الشطي
عضو مجلس الإدارة

السيد عارف صالح خميس
عضو مجلس الإدارة

تقرير الإدارة التنفيذية

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥، والذي كان عامًا آخر من الانجازات المتتالية والعمل المتواصل. فالنتائج المالية القياسية التي حققها البنك خلال هذا العام قد عززت من سمعته كمؤسسة خدمات ماليّة نشطة، كما برزت المبادرات التنظيمية الأساسية للبنك بمثابة قفزات متتالية نحو تحقيق الهدف الرامي إلى تطوير البنك، ليصبح المؤسسة المالية التي تطمح للارتقاء بالوعي المصرفيّ لدى الجميع.

ولقد ساهمت التحسينات وعمليات التطوير التي شملت الأنشطة المصرفية الأساسية على تحقيق أرباح صافية قياسية، ونمو قاعدة الموجودات، وتحسين نسبة العائد على حقوق مساهمينا. كما تمكّنّا في الوقت نفسه من إجراء تحسينات على خدماتنا للعملاء حيث قمنا بتقديم خدمات مصرفية جديدة و مبتكرة، وتطوير قنوات إيصال الخدمات إلى العملاء، إضافة إلى تقوية بنية العمليات التشغيلية للبنك. ومن سعينا المستمر لمواجهة المنافسة المتزايدة في الأسواق بشكل ايجابي وثبات واصلنا التركيز على تّنويع أنشطتنا وعملياتِنا من خلال البحث والتعرف على الفرص المتاحة والاستفادة منها على أكمل وجه، بالإضافة إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية الجديدةِ مع عدد من المؤسسات المالية والتجارية المختارة.

لقد كان النجاح الذي حققه بنك البحرين والكويت برفعه الستار عن هويته الذاتية الجديدة وإعلانه عن الشعار والعلامة التجارية بلا شك من أهم الأحداث التطويرية التي شهدها البنك خلال عام ٢٠٠٥. وكان هذا الحدث بمثابة النقلة النوعية التي أعقبتها نقلات ارتقائية متتابعة للبنك في مسيرته نحو الانتقال إلى المؤسسة المالية النشطة التي تتمتع بروح المبادرة والابتكار والتواصل والتجديد والكفاءة المهنية والخدمة المتازة المبنية على مفاهيم مصرفية تنعم بالثقة والتناغم والشفافية، لخلق أبعادٍ مستقبلية أكثر إشراقًا وازدهارًا للمساهمين.

الموارد البشرية

يعتمد بنك البحرين والكويت على موارده البشرية المتميزة لتلعب دورًا أساسيًّا وهامًا لتحقيق الأهداف التي سنّها البنك للتحول إلى مؤسسة مالية أكثر إشراقًا وشفافية وسعيًا لبلوغ المستقبل المفعم بالخير العام والارتقاء بالوعي المصرفيّ والتعليم والرفاهية الاجتماعية. فموظفو البنك هم واجهته وبإخلاصهم وجهودهم يحافظ البنك على ثقة وإخلاص عملائه الحاليّين، وينشئ العلاقات المتينة مع العملاء الجدد. ولذا، فقد أقام البنك خلال عام ٢٠٠٥ عددًا من ورش العمل الداخلية لتعزيز هذا الجانب والتأكيد على هذه القيم والمبادئ وللتعريف بمعايير ومقاييس الجودة التي سوف يطبقها البنك في عملياته.

كما يركز البنك على رفع مستوى الكفاءات والمهارات لدى الموظفين، فقد تم تطبيق نظام جديد لتقييم الأداء الوظيفي والذي يهدف إلى توفير المعيار الثابت المتسق لتقييم ومكافأة الأداء الفردي المتميز لدى الموظفين وإنجازاتهم المتوافقة مع الأهداف الإستراتيجية للبنك. وفي الوقت نفسه واصل البنك برنامجه الناجح لتدريب المتدربين الإداريين في تحقيق النتائج الممتازة حيث بدأ الفوج الثاني من خريجي الجامعات مناهجهم التدريبية، النظرية والعملية، وذلك بعد أن تسلم الفوج الأول ممن أنهوا هذا البرنامج التدريبي الذي بدؤوه عام ٢٠٠٤ مراكزهم الوظيفية الثابتة في مختلف أقسام ودوائر البنك على نحو مشجع للغاية. ولا شك أن هؤلاء الخريجين المجتازين بنجاح برنامج التدريب الإداري للبنك، سوف يشكلون اللبنة الأساسية لملئ المناصب الإدارية العليا في المستقبل. كما تم الانتهاء خلال عام ٢٠٠٥ من المرحلة الأولى لبرنامج الارتقاء على السلم الوظيفي بالبنك، حيث تم تحديد وتقييم المناصب الوظيفية الإدارية الهامة ووضع المستلزمات التطويرية لكل منها.

عملاء البنك

إن القطاع المالي والمصرفي في البحرين يشهد مستويات من المنافسة لم يسبق لها مثيل. ولقد رفع من حدة هذه المنافسة ولوج أعداد متزايدة من المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية إلى السوق المحلي بالإضافة إلى تصعيد المؤسسات المالية الحالية والجديدة -الاعتيادية منها والإسلامية- من جهودها التسويقية، وكذلك تزايد التوقعات والمتطلبات من العملاء للمنتجات والخدمات المالية والمصرفية الجديدة والمبتكرة وقنوات توصيل هذه المنتجات والخدمات ومستويات الخدمة الأكثر استجابة لمتطلباتهم. ولقد أدرك البنك أن التركيز على تقديم الخدمة المتازة وتوفير الخبرات والمعلومات المصرفية المبتكرة، هو السر في تميز البنك عن غيره وبقائه في الصدارة على رغم المنافسات المتزايدة في الأسواق. وقد تكلل هذا الإدراك بالهوية الذاتية الجديدة التي رفع البنك النقاب عنها في عام ٢٠٠٥ معلنًا عن شعاره الواعد الدال على توجهات البنك المستقبلية بأن يجعل عملائه محور إستراتيجياته.

وللتصدي لتحديات المنافسات المتزايدة في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، بادر البنك خلال عام ٢٠٠٥ إلى تطوير فروعه التقليدية في البحرين تطويرًا جذريًا لتصبح مجمعات مالية شاملة. الجدير بالذكر أن هذه تعتبر خطوة تطويرية لم يسبق لها مثيل في المملكة، وسوف تتمركز هذه المجمعات المالية في مواقع رئيسة وحية في أرجاء المملكة. وستزود هذه المجمعات عملاء البنك بمجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك بالإضافة إلى تلك التي طوّرها البنك مع شركاء استراتجيين من مؤسسات مالية و غيرها. وسوف يتم إنشاء أول هذه المجمعات المالية في أوائل عام ٢٠٠٦، في منطقة العدلية من المنامة، ثم تعقبها المجمعات المالية الأخرى تباعًا.

تقرير الإدارة التنفيذية (يتبع)

وواصل بنك البحرين والكويت خلال عام ٢٠٠٥ إستراتيجيته الرامية إلى تطوير وتقديم المنتجات والخدمات الجديدة والمبتكرة ليوفر لجميع عملائه ما يلبي حوائجهم من الخدمات المصرفية. فعلى إثر الانتعاش الذي طرأ على قطاع العقارات في المملكة وازدياد الطلب المتنامي للقروض العقارية لتمويل المشاريع السكنية ومشاريع التمليك التجاري الصغيرة، قام البنك خلال العام بطرح خدمة قروض عقارية جديدة، هي الأولى من نوعها في المملكة ،حيث أنها متاحة لعملاء البنك البحرينيين وغير البحرينيين بغض النظر عن جنسياتهم. بالإضافة إلى أن الحد الأعلى لهذه القروض العقارية يصل إلى -/٣٥٠,٠٠٠ دينار بحريني وبفترة سداد تصل إلى ٢٥ عامًا. وقام البنك أيضا خلال العام بالاتفاق مع شركة اللؤلؤة للتطوير والعقارات لتوفير قروض عقارية للراغبين في شراء الشقق السياحية ضمن مشروع أبراج اللؤلؤ في وسط مدينة المنامة وهو مشروع تصل تكلفته إلى ٢٥٠ مليون دولار أمريكي. ولمواجهة الطلب المتزايد للقروض العقارية الإسلامية، قام البنك خلال عام ٢٠٠٥ بالتحالف مع مصرف الشامل بالبحرين لتأسيس شركة مشتركة بين الطرفين تحت مسمى (سَكتا) لتوفير القروض العقارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومن المتوقع أن تباشر الشركة مهامها في أوائل عام ٢٠٠٦.

وبإضافة خدمة غطاء تأمين على الحياة وسّع البنك خلال عام ٢٠٠٥ قائمة الخدمات التأمينية المتاحة من خلال خدمة التأمين (سيكيورا) التي يوفرها البنك بالتعاون مع الشركة البحرينية الكويتية للتأمين. وهذه الإضافة فضلاً عن أنها توفر خدمات التأمين على الحياة لزبائنها فإنها في الوقت نفسه توفر الفرصة لترويج هذه الخدمة من خلال خدمة القروض العقارية الجديدة. كما قام البنك أيضًا خلال العام بتوسيع شبكته لتقديم خدمة التحويلات المالية (ويسترن يونيون) عن طريق مكاتب بريد إضافية في عدد من المناطق الرئيسة في المملكة.

ومن المجالات التطويرية الأخرى للبنك خلال عام ٢٠٠٥، قيامه بدور البنك الأساسي لإستلام طلبات الاكتتاب العام في الطرح الابتدائي لشراء أسهم شركة البنادر للفنادق، الأول من نوعه لشركة بحرينية جديدة منذ أمد بعيد. ولقد تولى فريق البنك بكل نجاح استقبال الإقبال الجماهيري الكبير للاكتتاب في أسهم هذه الشركة وإدارة الطلبات التي فاقت عدد الأسهم المطروحة بشكل كبير.

ونظرًا لريادة بنك البحرين والكويت وتصدره في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية من خلال موقعه على الإنترنت، www.bbkonline.com، نال البنك خلال عام ٢٠٠٥ تقديرًا عالميًا متميزا بأن حصل على جائزة القمة العالمية لأفضل محتوى إلكتروني في العالم العربي. ولقد تم خلال العام إعادة تصميم هذا الموقع لإضفاء الهوية الجديدة للبنك عليه ولتزويده بعدد أكبر من الميزات الجديدة سهلة الاستخدام مثل خدمة اختيار الرقم السري الشخصي، وخدمة التحويل المالي الفوري. وتشكل هذه الميزات إضافات جديدة إلى التحسينات المبتكرة الأخرى التي ساهمت في زيادة عدد المعاملات التي أجريت من قبل العملاء من خلال الموقع بنسبة ٥٠٪ عما كان في عام ٢٠٠٤.

وسيتم خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦ فصل مركز الاتصال التابع للبنك ليكون كيانًا مستقلاً وقائمًا بذاته كشركة خاصة تعرف بـ "أنفيتا" ليتسنى لها تزويد الأسواق المحلية والإقليمية بخدمات مركز الإتصال على غرار الشركات والمؤسسات التجارية والمالية الأخرى في منطقة الخليج. وستواصل الشركة الجديدة بتوفير هذه الخدمات إلى كل من البنك وشركة كريدي مكس.

وعلى إثر إنشاء مكتب الرقابة الائتمانية في البحرين في عام ٢٠٠٥، بادر البنك بتطبيق جميع المتطلبات والإجراءات الجديدة بالنسبة لطلبات القروض الاستهلاكية. ولا شك أن هذا المكتب سيساعد البنك في قراراته الائتمانية حيث سيكون لدى البنك المعلومات الائتمانية الحديثة والدقيقة لأصحاب طلبات القروض الجديدة – خاصة في قطاع قروض الإستهلاكية والقروض العقارية.

وكان لإصدار مؤسسة نقد البحرين خلال عام ٢٠٠٥ تعليماتها الجديدة بشأن القروض الشخصية تأثير كبير على سياسة القروض الشخصية التي كان يتبعها البنك، حيث حددت التعليمات الجديدة قيمة الأقساط الشهرية للمقترض بنسبة لا تزيد عن ٥٠٪ من مرتبه الشهري على ألا تزيد فترة سداد القرض على سبع سنوات فقط. وعلى إثر ذلك ومن أجل تحسين مستوى جودة الائتمان لمحفظته للقروض الإستهلاكية، بادر البنك إلى مراجعة سياسته الخاصة بإدارة هذه القروض وباتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة للقروض المتدنية، مما أدى إلى نقل التركيز عند استلام طلبات القروض، إلى الجهات التي يعمل لديها طالبي القروض الشخصية بدلاً من الاقتصار على التركيز على طالبي القروض أنفسهم. كما استحدث البنك نظامًا جديدًا للتحصيل لتعزيز الجهود المبذولة في تحصيل الأقساط المتأخرة.

ومن خلال الشركة التابعة للبنك "كريدي مكس" واصل بنك البحرين والكويت الحفاظ على صدارته في قطاع خدمات البطاقات الائتمانية، على الرغم من المنافسة المتزايدة من كل من الشركات الحالية والشركات الجديدة في السوق. فلقد استمرت شركة "كريدي ماكس" بكل نجاح في تطوير عملياتها وتعزيز سمعتها التجارية المرموقة في سوق البطاقات الائتمانية والحفاظ على ريادتها في مجالي إصدار وتملك البطاقات الائتمانية. ومن ضمن التطويرات التي أجرتها الشركة خلال عام ٢٠٠٥ تدشينها لبطاقة جيه سي بي (JCB) الائتمانية، البطاقة الائتمانية الأولى في اليابان، وكذلك تضامنها مع شركة "هاي تك" لأنظمة الدفع (Hightech Payment Systems) وهي مؤسسة رائدة في مجال تقديم خدمات التكنولوجيا المتقدمة، وذلك بإنشاء شركة خاصة تحت اسم خدمات الدفع العالمية(Global Payment Services) لتوفير خدمات تشغيل البطاقات الائتمانية للشركات المصدرة.

كما استمر البنك خلال عام ٢٠٠٥ في القيام بدوره الرائد في مجال تقديم الخدمات المصرفية لقطاع الشركات. ومن أهم هذه الإنجازات قيامه بإعداد وإصدار وإدارة سندات ذات سعر فائدة متغيرة بمبلغ عشرة ملايين دينار بحريني مدتها خمسة أعوام لصالح شركة البحرين للتسهيلات التجارية. كما قام البنك خلال العام بتمويل العديد من مشاريع البنى التحتية والمشاريع الصناعية الكبيرة في المملكة، مثل مشروع توسعة محطة الحد لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه ومشروع إنشاء وتطوير جزيرة اللؤلؤة السياحية ومشروع أبراج اللؤلؤة السكني والتجاري. وبالإضافة إلى ذلك وفي أعقاب مرونة حكومة البحرين فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الخاصة بالوزارات، توفق البنك في الحصول على موافقة وزارة الكهرباء والماء بفتح حساب للوزارة في سجلات البنك.

أما في مجال الخدمات المصرفية الدولية، فقد واصل البنك تركيزه على زيادة الدخل الناتج من العمولة، والاستزادة من أعمال التمويل التجاري. ولقد نجح البنك في توسيع قاعدة عملائه خلال عام ٢٠٠٥، واستمر في تعزيز أنشطته المالية والمصرفية الدولية وخاصة في إيران ومصر وتركيا والهند. كما قام البنك أيضًا باستكشاف الفرص المحتملة للتعامل في جمهورية كازاخستان بعد حصولها على تصنيف دولي في مجال المعاملات الاستثمارية. وبالإضافة إلى ذلك قام البنك خلال عام ٢٠٠٥ بتخويل كل من سيتي بنك وبنك HSBC لإدارة سندات تمويل متوسطة الأجل (EMTDN) بقيمة بليون دولار أمريكي. ومن المزمع البدء بطرح الشريحة الأولى من هذا التسهيل خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٦.

تقرير الإدارة التنفيذية (يتبـع)

وقد ساهمت الإيرادات القوية والمستقرة المتحققة من عمليات قسم الخزينة وخدمات الاستثمار في رفع مستوى الأرباح التي حققها البنك خلال عام ٢٠٠٥ من أنشطته الأساسية .وللتصدي لمتغيرات أحوال الأسواق التي تشهد ارتفاعا لأسعار الفائدة، وانخفاضا لهوامش الربحية، فقد قام البنك باستعراض ومراجعة أنشطته في مجالات سوق المال وأسواق رأس المال والأنشطة الاستثمارية ، وكما قام البنك بتنقيح سياسته الإجرائية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة والحفاظ على مصادر بديلة للتمويل. وقد واصل البنك أيضًا البحث عن والتعرف على مصادر ومحافظ استثمارية بديلة من أجل الإيفاء بمتطلبات العملاء المتزايدة والمتطورة.

ويتولى بنك البحرين والكويت تلبية حاجات ومتطلبات عملائه خارج المملكة من خلال فرعه بدولة الكويت، ومكتبه التمثيلي في إمارة دبي، بالإضافة إلى شبكة فروعه في جمهورية الهند. ولقد حقق فرع البنك بالكويت خلال عام ٢٠٠٥ نتائج مالية ممتازة في كل من مجالي الدخل والتحكم في النفقات. فبالإضافة إلى تكوين علاقات هامة جديدة مع الشركات والمؤسسات، تمكن الفرع أن ينمي عملياته بشكل كبير في مجال الخدمات المصرفية للأفراد بتنشيط جهوده الترويجية وإتباعه أساليب ترويج مبتكرة أدت إلى ارتفاع محفظة القروض الاستهلاكية بنسبة ١٢٥٪ . بينما سجل المكتب التمثيلي في دبي عامًا آخرًا من النجاح المتميز حيث حقق أرباحًا قياسية لعام ٢٠٠٥، بزيادة ××٪ مقارنة بأرباح المكتب في عام ٢٠٠٤. كما قام المكتب بزيادة أنشطته في مجال تمويل المشاريع واستئجار الطائرات والمشاريع الصناعية ومشاريع الاتصالات اللاسلكية ومشاريع تطوير قطاع السياحة، وتمويل المعاملات التجارية. أما في فروع جمهورية الهند، فقد نجح البنك في التقليل من محفظة القروض غير المنتجة وفي تحقيق زيادة في ودائع العملاء وفي الدخل الناتج من العمولة. هذا بالإضافة إلى التطويرات التي أجريت على الخدمات المقدمة للجاليات الهندية المقيمة في دول الخليج العربي، وتوفير خدمة الحوالات المالية الفورية في جميع أنحاء البلاد.

غير أن حالة التحسن المستمر للاقتصاد الهندي خلال عام ٢٠٠٥ وضعت البنك أمام تحدّيات أكبر من حيث قدرة البنك على مسايرة التغييرات السريعة في السوق والبقاء في وضع منافس بالاعتماد على فرعين فقط. لذا قام البنك خلال عام ٢٠٠٥ باستعراض الخيارات البديلة المتاحة لتوسعة عملياته. وكانت نتيجة ذلك أن اتضح للبنك أن خيار توسعة شبكة الفروع بإنشاء فروع إضافية يتطلب الكثير من الوقت مما يجعله غير ملائم. أما خيار شراء البنوك فلم يكن أمرًا متاحًا نظرًا للوائح والقوانين المحلية التي تمنع أكثر من ٥٪ من الشركات المحلية من قبل المستثمرين الأجانب. وإزاء ذلك قرر البنك أن الحل الأنسب المتاح هو الاستغناء تمامًا عن شبكة فروع البنك في الهند.

عمليات التشغيل الداخلية

لقد تم خلال عام ٢٠٠٥ اتخاذ عدد من الإجراءات التحسينية بشأن دائرة الرقابة المالية والتخطيط من أجل تمكين هذه الدائرة من المساهمة بشكل أفضل ورفع مستوى خدماتها في مجال الرقابة المالية والتخطيط. ولقد شملت هذه الإجراءات التحسينية استمرار الدائرة بتطوير مفهوم تناظر تسعير الأموال المنقولة (FTP) فيما بين أقسام ودوائر البنك التي تقوم مباشرة بالتعامل مع الزبائن من أجل تحديد مقدار الربحية الفعلية لكل وحدة عمل بالتناظر مع وحدات العمل الأخرى. ومن الإجراءات التحسينية كذلك تطبيق مفهوم العائد المعدل على رأس المال بعد أخذ مخاطر السوق في الاعتبار (RAROC) ، وهو عبارة عن مقياس دقيق ومتطور لقياس مربحية حسابات العملاء مقابل مخاطر السوق المصاحبة التي يتعرض لها البنك. كما قام البنك خلال العام بتطبيق نظام جديد للأصول الثابتة واستمر في تنظيم عملياته من أجل تحسين توقيت ودقّة التقارير المعدة من قبل هذه الدائرة ومن أجل ضمان إعداد هذه التقارير بمقتضى اللوائح والتعليمات الصادرة من مؤسسة نقد البحرين.

ومن العناصر الأساسية لتحقيق فاعلية نفقات التشغيل وتحسين مستويات الخدمة المقدمة للزبائن، تحسين فاعلية عمليات التشغيل بالبنك. لذا فقد أولى البنك طوال عام ٢٠٠٥ الكثير من الاهتمام والتركيز على تجديد السياسات والإجراءات ونظم العمليات، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة سير العمل. ولقد تم أيضًا خلال العام تطبيق نظام الإنجاز المباشر (STP) على عمليات الحوالات الواردة وأوامر الدفع القائمة وعمليات خدمة دفع الرواتب للشركات المتعاملة مع البنك. كما تم تطبيق آخر التجديدات الصادرة على نظام التشغيل التابع لعمليات الخزينة، بالإضافة إلى تطوير نظام عمليات دائرة التمويل التجاري لتحقيق مقدار أكبر من المشاركة والتفاعل من قبل العميل. ولقد تمت كذلك مراجعة لنظام ضمان استمرارية العمل عند حدوث الكوارث بشكل شامل ودقيق، ومن ثم اختباره وتجربته على عدد من الأنشطة الرئيسة الهامة، وتنفيذ الأنظمة والسياسات الإجرائية البديلة.

التكنولوجيا

ومن الإنجازات الهامة التي تم تحقيقها خلال عام ٢٠٠٥ هو إجراء الاختبارات على منظومة الحاسوب الجديدة في جميع فروع البنك في البحرين، وتجربة نتائج تشغيلها، تمهيدًا لتطبيقها في أوائل عام ٢٠٠٦. ولقد بلغت تكلفة هذا الاستثمار الإستراتيجي مبلغ مليوني دينار بحريني. ويحتوى هذا النظام الجديد على برامج استخدامات وتطبيقات متخصصة توفر لعملاء البنك مرونة أكبر في التعامل وسهولة في إجراء المعاملات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الجديد سيحسن من فاعلية عمليات عدد من الأنشطة الأساسية مثل عمليات دائرة الخزينة ودائرة إدارة المخاطر الائتمانية مما سيكون له أكبر الأثر في تحسين فاعلية البنك التشغيلية ومقدار الميزة التنافسية التي يتمتع بها البنك ،كما وسيساهم في تحسين مستوى التقارير الإدارية من حيث جودة محتواها وحسن توقيتها، نظرًا لتوفر المعلومات الفورية مباشرة في متناول مستخدمي النظام. ومن التطورات الهامة التي تم انجازها خلال العام تزويد قاعدة معالجة المعلومات بنظام آلي جديد لمكافحة غسيل الأموال، يتيح لمستخدمي قاعدة معالجة المعلومات التفاعل المباشر مع النظام من أجل التعرف على المعاملات المريبة ومتابعتها.

الدور الاجتماعي

واصل بنك البحرين والكويت خلال عام ٢٠٠٥ القيام بدوره النبيل وواجبه الإنساني تجاه المجتمع البحريني وذلك بالمساهمة الفعالة في مشاريع تحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية والإنسانية، حيث بلغ مجموع ما تبرع به حتى الآن مبلغ أربعة ملايين دينار بحريني. ولقد تم توزيع هذا المبلغ على العديد من الجمعيات والمراكز الخيرية والاجتماعية والمؤسسات الطبية والتعليمية والعلمية والثقافية والرياضية ومراكز حماية البيئة في المملكة. وبالإضافة إلى هذا الدعم المالي المباشر من قبل البنك، فإن البنك يقوم أيضًا بتشجيع موظفيه بالمساهمة والمشاركة في مختلف أنواع الدعم والمساندة الاجتماعية والخيرية. وتتولى لجنة الأنشطة الاجتماعية بالبنك مهمة التنسيق لمثل هذه الأعمال الخيرية والاجتماعية بإقامة الأحداث والمناسبات الخيرية المختلفة التي يشارك فيها موظفو البنك وعائلاتهم بالإضافة إلى المنتمين إلى المؤسسات والجمعيات والمراكز الخيرية والاجتماعية في البحرين.

ولقد كان لهذه النقلات النوعية التي اتخذها البنك خلال عام ٢٠٠٥ دلالة واضحة على انتقال البنك من بيئة المؤسسة المالية البحتة إلى بيئة المؤسسة التي تركز بصورة خاصة على طريقة تعاملنا مع جميع العملاء – أفراد كانوا أو مؤسسات. ولا شك أن العامل الأكبر في نجاحنا كان بسبب تكاتف جميع المنتمين إلى أسرة البنك من مسئولين وموظفين على حد سواء وعملهم الجاد وإخلاصهم وتعاونهم. هذه هي بيئتنا الثقافية في بنك البحرين والكويت، فكلنا نعمل كفريق واحد متعاون لانجاز مهماته، والتي تجعلنا متميزين وتضمن لنا تحقيق المزيد من النمو والرخاء في حقوق مساهمينا.

الدكتور فريد أحمد الملا
المدير العام الرئيس التنفيذ

الدكتور فريد أحمد الملا

جمال محمد هجرس

عبدالحسين البستاني

أميت كومار

أحمد علي البنا

عبدالكريم أحمد بوجيري

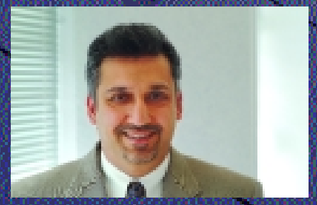

عبدالله عبدالرحمن حسين

عدنان عبد الوهاب العريض

محمود عبدالعزيز

Insert pic

عبدالرسول تركي

رياض يوسف ساتر

فينيت كوهلي

إستعراض النتائج المالية

يغطي هذا الاستعراض البيانات المالية الموحدة التي تشمل نتائج التشغيل والميزانية العمومية لبنك البحرين والكويت وفروعه الخارجية والشركة التابعة له وهي شركة كريدي مكس. وقد تم إعداد هذه البيانات وعرضها بموجب المعايير المالية الدولية وبمقتضى قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مؤسسة نقد البحرين.

نتائج التشغيل

استمر البنك في تحقيق أداء تشغيلي قوي وثابت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥، حيث بلغ صافي الربح الناتج عن العمليات ٢٩,٣ مليون دينار بحريني محققاً بذلك زيادة بنسبة ١٤٪ أو ما يعادل ٣,٦ مليون دينار بحريني عن صافي أرباح عام ٢٠٠٤. ومن باب المقارنة، لو استثنينا مبلغ ٢,٩ مليون دينار بحريني وهو الدخل غير العادي الناتج عن بيع استثمارات إستراتيجية في العام المنصرم، فسوف نجد أن صافي الأرباح لهذا العام قد ارتفع بحدة عن مثيله في العام الماضي بنسبة ٢٩٪ أي ما يعادل زيادة قدرها ٦,٥ مليون دينار بحريني. ويعكس هذا التحسن في النتائج المالية مدى فعالية إجراءات تحسين وتطوير الأداء في مختلف أنشطة البنك. كما وقد كان لتجميد النمو في بند تكاليف التشغيل عند ٢,٣٦٪ تأثيرا مضاعفا أدى إلى زيادة متوسط الحقوق من ١٧,٨٠٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ١٨,١٥٪ في عام ٢٠٠٥.

إيرادات التشغيل

ارتفع إجمالي إيرادات التشغيل لعام ٢٠٠٥ إلى ٥٥,٩ مليون دينار بحريني مقارنة بـ ٥٠,٣ مليون دينار لعام ٢٠٠٤ (معدلة بالدخل غير العادي البالغ ٢,٩ مليون دينار) وهو ما يمثل زيادة قدرها ١١,١٨٪. ويرجع هذا الارتفاع أساساً إلى الزيادة في صافي دخل الفوائد وزيادة الدخل الناتج عن نشاطات المتاجرة في الاستثمارات الأجنبية.

صافي دخل الفوائد

ارتفع صافي دخل الفوائد بحده من ٢٩,٥ مليون دينار بحريني إلى ٣٥,٧ مليون دينار بحريني، أي بزيادة قدرها ٢١٪ ليعكس بذلك النمو القوي في أنشطة البنك. كما ارتفعت معدلات القروض بنسبة ٩,٦٪ ومحفظة الاستثمارات بنسبة ١٨,٧٪ عن العام الماضي، كما تم تحقيق هامش فائدة صاف مقداره ٢,٤٨٪ أي بزيادة ملحوظة عن هامش السنة السابقة الذي كان مقداره ٢,٢٩٪، وذلك على الرغم من اعتماد البنك لسياسات صارمة بشأن السياسات الائتمانية لمحفظته ومخاطر السيولة.

الإيرادات الأخرى

تتضمن هذه الإيرادات الدخل التشغيلي الناتج عن العمليات غير المتعلقة بأسعار الفائدة مثل المتاجرة في العملات الأجنبية والاستثمار في الصناديق المالية، إضافة إلى الرسوم الناتجة عن تقديم الخدمات المصرفية للشركات والأفراد وحصة الدخل المحققة من قبل الشركات التابعة للبنك. وقد كان إجمالي الدخل الناتج من هذه الأنشطة أعلى من مثيله في العام الماضي، ويعزى هذا بشكل رئيس إلى الزيادة المتحققة من عوائد بطاقات الائتمان إلى جانب عوائد رسوم الخدمات التجارية فضلاً عن ازدياد الدخل من الإيرادات الأخرى، ماعدا عوائد الرسوم الإدارية للقروض فقد كان للأنظمة المطبقة مؤخرا أثرا في انخفاضها.

نفقات التشغيل

يتضمن إجمالي نفقات التشغيل تكاليف الموظفين والعقارات والأجهزة والمعدات وتكاليف الاستهلاك والنفقات الإدارية الأخرى، وقد سجل الإجمالي ارتفاعا طفيفا مقابل عام ٢٠٠٤ بمبلغ ٠,٥٥ مليون دينار بحريني، أي بنسبة ٢,٣٦٪. وقد ساهم هذا الإرتفاع المستمر في التحكم في نفقات التشغيل في تحسن نسبة التكلفة إلى الدخل تحسناً ملحوظاً عن السنة السابقة حيث انخفضت إلى ٤٢,٦٪ بعد أن كانت ٤٣,٧٪ في عام ٢٠٠٤.

Summary income statement

BD millions	2005	2004	Variance BD millions	Change Percent
Net interest income	35.7	29.5	6.2	20.95%
Other income	20.2	23.7	-3.5	-14.73%
Total income	55.9	53.2	2.7	5.07%
Operating expenses	-23.8	-23.3	0.5	2.36%
Provisions	-2.4	-2.5	-0.1	-100.0%
Profit before taxation	29.7	25.7	4.1	15.79%
Taxation	-0.5	0.0	-0.5	-
Net profit for the year	29.3	25.7	3.6	14.03%

الرجاء إرسال هذه المادة بالعربي

مجموع إيرادات التشغيل
ملايين الدنانير

صافي الربح العام
ملايين الدنانير

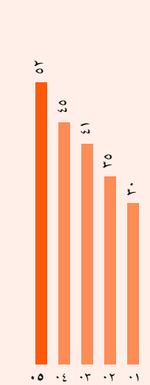

نصيب السهم
فلس

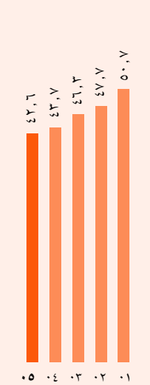

مصروفات/ إيرادات
نسبة مئوية

صافي المخصصات

يتبع البنك المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) فيما يتعلق بتدني قيمة الموجودات المالية. ويتم تحديد مخصصات تدني قيمة الموجودات المالية للبنك بعد احتساب القيمة الصافية الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً بعد خصمها بأسعار الفائدة الأصلية. ويستهدف هذا الأسلوب لاحتساب المخصصات مقابل تدني مستوى الموجودات اعتماد تقديرات أكثر واقعية لمقدار التدني الحاصل في قيمة الموجودات بغية توفير قدر أكبر من الحماية للمودعين والمحافظة على قاعدة رأس مال البنك.

وقد بلغ صافي المخصصات لهذا العام ٢,٤ مليون دينار بحريني، مقارنة بـ ٤,٣ مليون دينار بحريني للعام الماضي، أي بنسبة انخفاض قدرها ٤٤٪. ويُعزى هذا النجاح في إحتواء تغير صافي المخصصات الى تركيز البنك المكثف على معالجة وإدارة مخاطر الائتمان.

الوضع المالي

حقق إجمالي حجم الميزانية العمومية لنهاية العام للبنك نمواً يزيد على ٥,٥٪، حيث ارتفع الإجمالي من ١,٤٢ بليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٤ إلى ١,٥ بليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٥. هذا وقد كان معدل حجم الميزانية العمومية لهذا العام ١,٥٣ بليون دينار بحريني أو ما يعادل ارتفاعا بنسبة ٧,٥٪ عن مثيله بالعام الماضي. وبنهاية العام، قد تم تمويل ما يزيد على ١١٪ من الميزانية العمومية من الحقوق، بينما كان الباقي من الودائع متوسطة الأجل التي حصل عليها من الزبائن ومن الودائع من البنوك الأخرى.

الأصول:

بلغت القروض والسلف للعملاء للسنة المنتهية ٧٩٥ مليون دينار بزيادة قدرها ٤٪ عن السنة الماضية. من ناحية أخرى بلغ متوسط محفظة القروض ٧٩٠ مليون دينار بزيادة قدرها ١٠٪ تقريباً من متوسط سنة ٢٠٠٤م هذه الزيادة تعود بشكل رئيس الى النمو في الإقراض المتعلّق بالشركات في البحرين.

ويقسم البنك محفظته الاستثمارية الى ثلاث فئات رئيسة: وهي: (١) الإستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة و(٢) "الاستثمارات المتاحه للبيع" و(٣) "الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة". وهذه الاستثمارات تتألف من السندات المسعّرة والأسهم المتداولة وغير المتداولة التي تم شراؤها في الأساس بنية الاحتفاظ بها على المدى الطويل والأسهم والسندات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض المتاجرة. وفي نهاية عام ٢٠٠٥ كان ٣٢,٧٣٪ من مجموع هذه الاستثمارات على شكل سندات مسعّرة وأسهم قابلة للتداول (٣٤,٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٤).

Summary balance sheet

BD millions	2005	2004	Variance BD millions	Change Percent
Assets				
Cash and balances with central banks	49.7	35.7	14.0	39.25%
Treasury bills	23.8	25.4	-1.6	-6.40%
Deposits and due from banks and other financial institutions	130.7	187.2	-56.4	-30.16%
Loans and advances to customers	795.0	764.7	30.3	3.96%
Non-trading investment securities	457.5	376.2	81.3	21.61%
Investment in associated companies	9.3	5.8	3.5	59.53%
Interest receivable and other assets	16.0	11.3	4.7	41.77%
Premises and equipment	16.8	14.6	2.2	15.22%
Total assets	1,498.8	1,420.8	77.9	5.49%
Liabiliites and Equity				
Liabilities				
Deposits and due to banks and other financial institutions	238.2	228.9	9.4	4.10%
Borrowings under repurchase agreements	102.0	72.2	29.8	41.33%
Medium term deposits from banks	94.3	94.3	0.0	0.00%
Customers' current, savings and other deposits	863.4	844.5	18.9	2.24%
Interest payable and other liabilities	27.5	23.2	4.3	18.40%
Total Liabilities	1,325.4	1,263.0	62.4	4.94%
Equity attributable to shareholders of the parent	173.1	157.8	15.2	9.66%
Minority Interest	0.3	0.0	0.3	-
Total equity (before appropriations)	173.4	157.8	15.6	9.87%
Total Liabilities and Equity	1,498.8	1,420.8	78.0	5.49%

الرجاء إرسال هذه المادة بالعربي

إستعراض النتائج المالية (يتبع)

وهذه الاستثمارات المصنفة لغرض غير المتاجرة قد نمت بأكثر من ٢١٪، نتيجة ازدياد الاستثمار في السندات المسعرة، السندات الحكومية والسندات الأخرى. ويتضمن الاستثمار في الشركات الزميلة حصة البنك البالغة ٢٠,٢٥٪ في أسهم شركة البحرين للتسهيلات التجارية، وهي شركة مساهمة بحرينية. واستثمر البنك أيضا في "سكانا" وهي شركة بحرينية حديثة التأسيس تُعنى بالحلول الاسكانية، ويمثل هذا الاستثمار حصة البنك من مجموع الحقوق.

وتعتبر سندات الخزانة والأموال المودعة لدى البنوك من أدوات سوق المال التي يحتفظ بها البنك أساساً لأغراض السيولة. أما الموجودات الأخرى فإنها تتضمن بشكل رئيسي الفوائد المستحقة والموجودات الثابتة بعد خصم الاستهلاك المتراكم والممتلكات التي استملكها البنك لبيعها لاحقاً بالإضافة الى المصروفات المدفوعة مقدماً.

المطلوبات

تشتمل المطلوبات على الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الأخرى المتضمنة أرصدة حسابات الزبائن المستحقة عند الطلب، سواء تلك التي تحتسب أو لا تحتسب عليها فوائد، والودائع الثابتة المودعة لفترات وبعملات مختلفة وبأسعار فائدة متفاوتة. وعند نهاية العام قد سجلت ودائع الزبائن ارتفاعاً من ٨٤٤,٥ مليون دينار بحريني ٢٠٠٤ لتصل إلى ٨٦٣,٤ مليون دينار بحريني في ٢٠٠٥. بينما حقق معدل ودائع الزبائن متضمنا ودائع الزبائن من المؤسسات المالية ارتفاعا حادا ليصل إلى ٩٨٠ مليون دينار بحريني، أي بنسبة زيادة قدرها ١٤,٥٪ عن العام الماضي.

وخلال عام ٢٠٠٥، حافظ البنك على مبلغ ٩٤,٣ مليون دينار بحريني بودائع متوسطة الأجل حصل عليها البنك من البنوك لفترة مماثلة وذلك بهدف تنويع مصادر التمويل وتحسين هيكل المستحقات في الميزانية العمومية بصورة مستمرة. وتتألف الفوائد مستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى من الفوائد المتحققة غير المدفوعة على الودائع التي تحتسب عليها فوائد إضافة إلى النفقات المتحققة غير المدفوعة ومخصصات الالتزامات الطارئة.

ملاءة رأس المال

ارتفع إجمالي الحقوق، قبل خصم المخصصات، ليصل إلى ١٧٣,١ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ١٥٧,٨ مليون دينار بنهاية عام ٢٠٠٤ مما عزز من الوضع المالي للبنك. وبهذه القاعدة الراسخة من رأس المال، بلغت نسبة ملاءة رأس المال ١٩,٥٧٪ بنهاية عام ٢٠٠٥ وهي نسبة تفوق بشكل كبير الحد الأدنى المطلوب وهي ٨,٠ ٪ من قبل لجنة بازل الدولية. وهذه النسبة تقيس مجموع رأس المال المؤهل لدى البنك مقابل نسبة المخاطر المحتملة في الموجودات. وقد قامت مؤسسة نقد البحرين اعتباراً من عام ١٩٩٨ برفع نسبة الحد الأدنى المطلوب من البنوك المسجلة محلياً الى ١٢,٠٪.

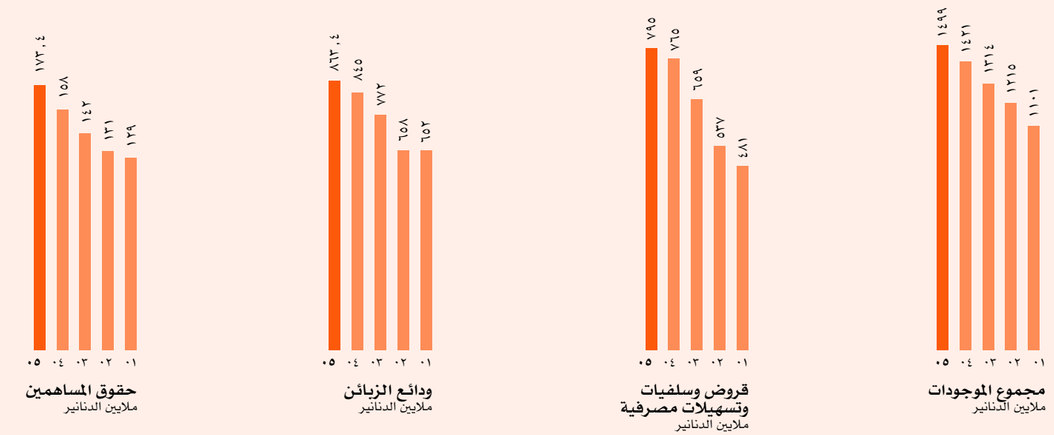

إدارة المخاطر

إن وجود الإدارة الفعالة المتميزة بالكفاءة والسرعة في مواجهة المخاطر التي تواجه أنشطة البنك تعتبر عنصراً حاسماً لضمان سلامة عمليات البنك وتحقيق الربحية. تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة المخاطر وإدارتها بصورة منتظمة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بصورة أساسية في زيادة عوائد المساهمين وتحقيق الإيرادات على الأسهم بما يتلاءم مع المخاطر التي تم تحملها. وحتى يتسنى تحقيق هذا الهدف، يحرص البنك على استخدام أحدث التقنيات المتطورة وأفضل الممارسات لإدارة المخاطر وأفضل الموارد البشرية المصرفية.

على غرار ما تواجه مختلف المؤسسات المالية، يواجه البنك مخاطر عدة في عملياته وأنشطته. تشمل هذه المخاطر: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق (متضمنة مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر العملة ومخاطر سعر حقوق المساهمين)، مخاطر السيولة، والمخاطر القانونية والتشغيلية، وفيما يلي تفصيل لهذه المخاطر.

تقع على عاتق مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن إدارة المخاطر، حيث يتعين على مجلس الإدارة تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر وإستراتيجيات البنك بصورة دورية، ومن ثم تضع الإدارة التنفيذية الإجراءات اللازمة لتطبيق هذه السياسات والإستراتيجيات. هذا وتتحمل كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات -واللتان تتألفان من أعضاء من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك- المسئولية الكاملة عن إدارة الميزانية العمومية ومحفظة المخاطر للبنك.

يهتم قسم إدارة المخاطر بتعريف خصائص مخاطر الائتمان المرتبطة بالمنتجات الجديدة والحالية والأنشطة والبلدان والأقاليم والصناعات المختلفة. علاوة على ذلك، فإن القسم مسئول عن تأسيس أو تطوير السياسات والإجراءات الائتمانية التي تحمي البنك من هذه الأخطار. هذا ويضع القسم الأنظمة والإجراءات لمراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

أما قسم إدارة الائتمان فيقوم بمعالجة طلبات الائتمان، ويتحقق من مدى الالتزام ببنود السياسات الائتمانية الموضوعة. هذا ويُصدر القسم تقارير دورية عدة تبحث في مواضيع مثل: التعرض لمخاطر الائتمان وتقييم نسبه وتضع حدود المبالغ الائتمانية بالإضافة الى أنظمته الرقابية وحرصاً على تأمين استقلالية عملية إدارة المخاطر، فإن رئيسي كلا من قسم إدارة المخاطر وقسم إدارة الائتمان يعملان مباشرة تحت إشراف المدير العام الرئيس التنفيذي.

المراجعة الداخلية الروتينية تقيّم مدى الالتزام بالسياسات والأنظمة، والتي يتم تعديلها وتطويرها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان على أنها احتمال إخفاق المستفيد من تسهيلات البنك او الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بمقتضى الشروط المتفق عليها. ويتمثل هدف إدارة مخاطر الائتمان في تحقيق أفضل العوائد مع الأخذ في الاعتبار نسبة المخاطر، وذلك عن طريق الاحتفاظ بمخاطر الائتمان ضمن المعايير المقبولة.

ويحتفظ البنك بسياسات وإجراءات محددة تهدف إلى تحديد وقياس والإشراف ومراقبة مخاطر إدارة الائتمان في كافة مجالات أنشطة البنك، على مستوى المحافظ الائتمانية او الائتمان للأفراد. وتتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل ومتعمق للمتقدم بطلب الحصول على التسهيلات الائتمانية او الطرف المقابل بما في ذلك الغرض من الائتمان ومصدر السداد. وتخضع اقتراحات الائتمان للمراجعة عن طريق دائرة إدارة الائتمان قبل اعتمادها من قبل الجهة المعنية. وتجرى عملية المراجعة من قبل وحدة مستقلة برئاسة رئيس دائرة إدارة الائتمان الذي يعمل تحت الإشراف المباشر للمدير العام.

يقوم البنك بوضع الاستراتيجيات المحددة للأعمال والمخاطر المتعلقة بالخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد ونشاطات الاستثمار والخزانة وذلك في نطاق سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بالمجموعة. ويتم بحث أي مخاطر إضافية مصاحبة لتلك الاستراتيجيات في اجتماعات لجنة إدارة المخاطر حيث يتم تطبيق معايير مراقبة المخاطر اللازمة عليها من خلال إجراء التعديلات على السياسات والإجراءات والنشرات. كما يقوم البنك أيضاً بوضع سياسة إستراتيجية شاملة للمخاطر في كل عام ويقوم بمتابعة تطوراتها.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعيته وتنوع المحافظ بصورة مستمرة من أجل زيادة معدل العائد المضبوط والتقليل من التأثيرات الناجمة عن اضمحلال وتراكم الائتمانات الهامشية. ومن جانب آخر، يقوم البنك بمراقبة مخاطر تمركز الائتمانات من خلال وضع حدود قصوى لمخاطر التعامل مع المقترضين من الأفراد او الطرف المقابل لكل دولة وبنك وقطاع. ولا يتم اعتماد هذه الحدود إلا بعد إجراء تحليل مفصل لها وتخضع للمراجعة الدورية الدقيقة.

تقع مهمة المراقبة والمتابعة اليومية للمقترضين من الأفراد او الطرف المقابل على عاتق وحدة الأعمال فيما تؤمن وحدة إدارة الائتمان، التي تعتبر جزءاً من دائرة إدارة الائتمان، تقديم التسهيلات الائتمانية بعد الحصول على الاعتماد المناسب واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما تقوم هذه الوحدة بمراقبة أي تجاوز للحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة والائتمانات المنتهية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخر في السداد.

ويتبع البنك سياسة خاصة لتصنيف مخاطر الموجودات والتي تحدد المعايير المطلوبة لتصنيف الموجودات المعرضة للخطر، ويتم تصنيف كافة الائتمانات وفقاً للمعايير المنصوص عليها. وتتم مراجعة جميع علاقات الاقتراض مرة كل سنة على الأقل وبصورة متكررة في حالة الموجودات ذات الأداء غير الجيد. وتجري دائرة التدقيق الداخلي مراجعة مستقلة لمخاطر الموجودات بصفة دورية وتقدم تقريرها بهذا الخصوص إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق. ويبذل البنك قصارى جهده دائماً لتحسين أساليب تصنيف مخاطر الائتمان وسياسات وممارسات مخاطر الائتمان لتعكس مخاطر الائتمان الحقيقية وترسخ ثقافة ائتمان خاصة بالبنك.

وتتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ باحتياطات لخسائر الائتمان ضمن الحدود المناسبة. وبالنسبة للقروض والسلفيات التي يتم بحثها من قبل الإدارة بصفة فردية، فإنه يتم وضع مخصصات محددة لها مقابل خسائر الهلاك المحتملة والتي يتم حسابها على أساس قيمة الخصم المقدر للتدفقات النقدية المستقبلية وذلك بمقتضى إرشادات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. أما بالنسبة للحسابات الأخرى، ذات القيم الصغيرة للحساب المفرد، فإنه يتم وضع احتياطي محدد لها حسب الاتجاهات التاريخية والبيئة الاقتصادية الحالية. ويتم اعتماد جميع الاحتياطات للخسائر المحتملة من قبل لجنة الاحتياطات التي تتألف من أعضاء من الإدارة التنفيذية.

وحرصاً من البنك على إعطاء المزيد من الاهتمام وبذل جهود مكثفة لاستعادة القروض والسلفيات المتعثرة، فإن هذه الأمور يقوم بمعالجتها موظفون أكفاء في إدارة منفصلة معنية بمعالجة القروض المتعثرة ضمن أقسام الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية.

إدارة المخـاطر (يتبـع)

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بأنه احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية (متطلبات السيولة) نتيجة عدم توازن التدفقات التمويلية. وتتطلب إدارة مخاطر السيولة ضمان وفاء البنك بالتزاماته المالية النقدية بالطريقة وفي الوقت الذي تستحق فيه.

ولدى البنك سياسة محددة للسيولة تبين أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات والخزانة ضمن توجيهات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالحد الأدنى من الموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها. ويستخدم البنك أسلوب سلم الاستحقاقات (الفواصل الزمنية) لإدارة السيولة بالبنك. ويتم اعتماد حدود متطلبات التمويل لكل فاصل زمني لسلم الاستحقاق، والتدفقات التراكمية للنقد الخارج لكل فاصل زمني، ونسب السيولة المتعددة المقرر المحافظة عليها بحيث يتم الموافقة عليها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات على أساس إستراتيجية السيولة السنوية. وتقضي سياسة البنك الاحتفاظ باستثماراته في مجال الموجودات السائلة العالية الجودة مثل الودائع مع البنوك وسندات الخزينة والسندات الحكومية لضمان توافر الأموال اللازمة للوفاء بالمطلوبات التي تستحق والتسهيلات غير المسحوبة وسحوبات الودائع. ويذكر أن نسبة كبيرة من ودائع البنك تتألف تقليدياً من الحسابات الجارية وحسابات التوفير والحسابات الثابتة الخاصة بالأفراد والتي تشكل قاعدة ودائع ثابتة ومصدراً هاماً للتمويل على الرغم من كونها قابلة للدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير المدة.

تقع مسئولية المراقبة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق مسئول الخزانة بالمركز الرئيسي الذي يقوم بمتابعة مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات عن كثب ويتأكد من الالتزام بالحدود الموضوعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وعدم وجود تمركز غير لازم للأموال من أي مصدر وحيد.

ويقوم البنك أيضاً بوضع خطط للطوارئ للتعامل مع أي ظروف استثنائية تتعلق بمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للاحتمالات المختلفة.

مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من تعريض الوضع المالي للبنك لتقلبات غير ملائمة في أسعار الفائدة. وقد يتعرض البنك لهذه المخاطر نتيجة لعدم الموازنة او وجود اختلالات بين حجم الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في الميزانية التي تستحق الأداء او التي يعاد تسعيرها في فترة معينة. ويمكن لمخاطر سعر الفائدة العالية أن تشكل تهديداً خطيراً لإيرادات البنك وقاعدته الرأسمالية. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر سعر الفائدة في مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة البنك وضمان وضعه القوي.

تتمثل سياسة البنك في أن تكون الفروقات بين موجوداته ومطلوباته وتوازنها في الحدود المعقولة للمحافظة على صافي دخل ثابت من الفوائد. ويقوم البنك بمراقبة مخاطر سعر الفائدة على أساس الفجوة/حدود المدة. كما يستخدم البنك سيناريوهات "ماذا لو" للتغيرات في أسعار الفائدة إن وجدت، للتنبؤ بصافي دخل الفوائد للبنك.فعلى سبيل المثال، عند القيام بزيادة سع الفائدة بمقدار مئة جزء (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤) سيعاد تسعير الفجوة ويزداد صافي سعر الفائدة بمقدار ٠,٤١ مليون دينار بحريني. ويستخدم البنك الأدوات المالية المشتقة مثل عقود مقايضة سعر الفائدة واتفاقيات الأسعار العائمة وعقود السندات المستقبلية وذلك حرصاً منه على التحكم في مخاطر سعر الفائدة. أما مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر سعر الفائدة فتقع على عاتق مسئول الخزانة في المركز الرئيسي. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر سعر الفائدة بصفة دورية.

مخاطر السوق

تعرّف مخاطر الأسواق على أنها خطر مواجهة الخسائر في المراكز المدرجة او غير المدرجة في الميزانية العمومية للبنك والتي تنشأ عن التغيرات في أسعار السوق للأدوات ذات العلاقة بمعدل سعر الفائدة والأسهم في الدفاتر التجارية ومخاطر القطع الأجنبي والسلع في جميع الدوائر في البنك.

يحتفظ البنك بسياسات واضحة ومحددة في مجال عمليات الاستثمار (بما في ذلك الاستثمار عن طريق المتاجرة) والقطع الأجنبي التي تضع حدوداً لهذه الأنشطة وفقاً لمعايير محددة. ويتم الاستثمار بشكل دقيق يقتضي معايير صارمه، تضمن استثماراً ذا نوعية ممتازة وسيولة عالية. ولا يباشر البنك أي نشاطات في مجال التعامل في السلع.

كما يستخدم البنك نموذجاً داخلياً يعرف بالقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس المخاطر العامة للسوق والذي تم اعتماده من قبل مؤسسة نقد البحرين. وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر باستخدام ٩٩ في المائة لمعدل الثقة لمدة ١٠ أيام. ويقتضي ذلك ضمناً احتمال تحمل خسارة قدرها ١٪ بزيادة على مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة عن طريق النموذج. وقد بلغت القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة على أساس المعايير المحتسبة أعلاه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ مبلغاً وقدره ١١٨,٤٤٦ دينار بحريني (٣١٤,١٨١ دولار امريكي).

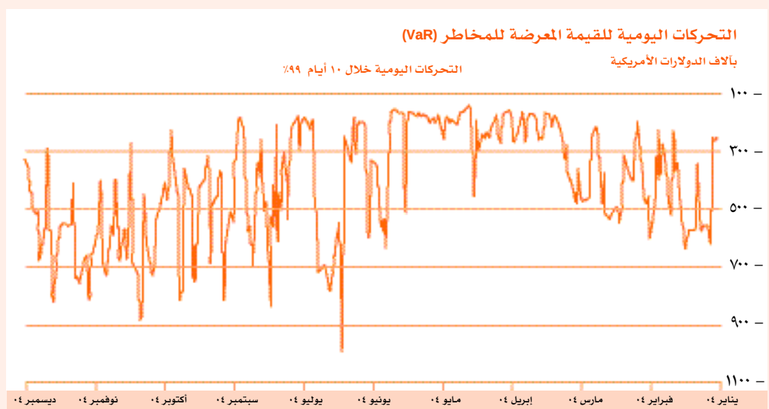

وفيما يلي رسم بياني للقيمة المعرضة للمخاطر لسنة ٢٠٠٤ موضح أدناه، ويصور أفقاً لتحركاتها في كل يوم خلال ١٠ أيام.

وتقوم دائرة إدارة المخاطر بإجراء اختبارات مساندة لمراجعة أداء هذا النظام بمقتضى أنظمة كفاية رأسمال مخاطر السوق الصادرة من مؤسسة نقد البحرين. وتستلزم اختبارات المساندة إجراء المقارنة اليومية بين نسبة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع متوسط الربح والخسارة اليومية (أي متوسط إقفال وفتح الربح والخسارة). والهدف من هذا الإجراء هو التأكد بأن الافتراضات المستخدمة في حساب القيمة المعرضة للمخاطر هي معقولة وينتج عنها رقم القيمة المعرضة للمخاطر يكون مؤشراً جيداً لأسوأ الخسائر المحتملة.

يوضح الرسم البياني أعلاه نتائج مقارنة متوسط الربح والخسارة مقابل القيمة المعرضة للمخاطر الموحدة للبحرين والكويت خلال عام ٢٠٠٤. وفي الأحوال التي كان متوسط الربح والخسارة فيها يمثل خسارة، كانت القيمة المعرضة للمخاطر دائماً أكبر من الخسارة مما يدل على العلاقة المتبادلة العالية بين حركة الخسارة المتوقعة والخسارة الفعلية. وخلال السنة لم تتجاوز الخسارة الفعلية تقديرات القيمة المعرضة للمخاطر مما يدل على أن الافتراضات المستخدمة لحساب رقم القيمة المعرضة للمخاطر كانت معقولة. كما يجري البنك بشكل منتظم اختبارات التأكد من ماهية الأحداث او السيناريوهات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المراكز المالية الهامة التي يحتفظ بها البنك. وحسب متطلبات مؤسسة نقد البحرين، يقوم البنك بالتصديق على صلاحية النموذج الداخلي الذي تتم مباشرته من قبل كل من دائرة التدقيق الداخلي للبنك وأيضاً مدققين الحسابات الخارجيين.

المخاطر القانونية

تتمثل المخاطر القانونية في عدم إمكانية تطبيق العقود قانونياً او عدم صياغتها او توثيقها بشكل صحيح. ويتبع البنك سياسة استخدام المستندات الموحدة في معظم عملياته الاقراضية. ويتم إعداد جميع المستندات الموحدة للبنك بالتشاور مع دائرة الشئون القانونية في البنك و/او مستشار قانوني من خارج البنك، فيما تخضع كافة المستندات غير الموحدة لموافقة دائرة الشئون القانونية في البنك او المستشار القانوني الخارجي.

وتضمن السياسات والإجراءات المتبعة في البنك عدم السماح بصرف التسهيلات الائتمانية إلا بعد التأكد من استلام كافة المستندات المطلوبة.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في التعرض للخسارة الناشئة عن عدم كفاءة او خلل في العمليات الداخلية، او الأشخاص او الأنظمة أو الأحداث الخارجية. وقد حدد البنك بشكل واضح إجراءات التشغيل لكل منتج وخدمة. وتوجد لدى البنك آخر وأحدث أنظمة الكمبيوتر التي تتيح له تسيير عملياته بصورة سريعة وبدقة متناهية.

ويتم اعتماد كافة أنظمة الكمبيوتر وإجراءات التشغيل من قبل دائرة التدقيق الداخلي التي تعمل بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك، وتباشر نشاطاتها تحت إشراف لجنة التدقيق مباشرة وتتألف من أعضاء من مجلس الإدارة. وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، وتقوم بالإبلاغ عن أي اختلافات او استثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي بالإجراءات اللازمة لتحسين مخاطر التشغيل. ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يحتفظ البنك أيضاً بخطط للطوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الكمبيوتر حيث يتم عمل نسخ إضافية لجميع البيانات الهامة بشكل منتظم ويتم إيداعها خارج مبنى البنك بهدف تأمين استمرار عمليات البنك في حالة فشل أنظمة الكمبيوتر دون أية صعوبات أو خسائر للبيانات او المعاملات التجارية الهامة. وضمن خطة الوقاية من الكوارث، فقد قام البنك بإنشاء مركز مساندة احتياطي يمكن تشغيله في حالة وجود أي طارئ.

كذلك قام البنك بوضع خطة لاستمرار الأعمال (BCP) بهدف تأمين قدرة البنك على الاستمرار في تقديم خدماته الأساسية الى العملاء في حالة حدوث الكوارث الكلية او الجزئية وذلك لخفض أي تأثيرات سلبية على عمليات البنك الى الحد الأدنى.

والبنك الآن بصدد تنفيذ إطار لمخاطر التشغيل يتألف من مجالات الخطر الأساسية، تصنيف المخاطر، معايير التحكم الأساسية ومؤشرات المخاطر الأساسية وذلك بموجب متطلبات باسيل ٢ ومؤسسة نقد البحرين.

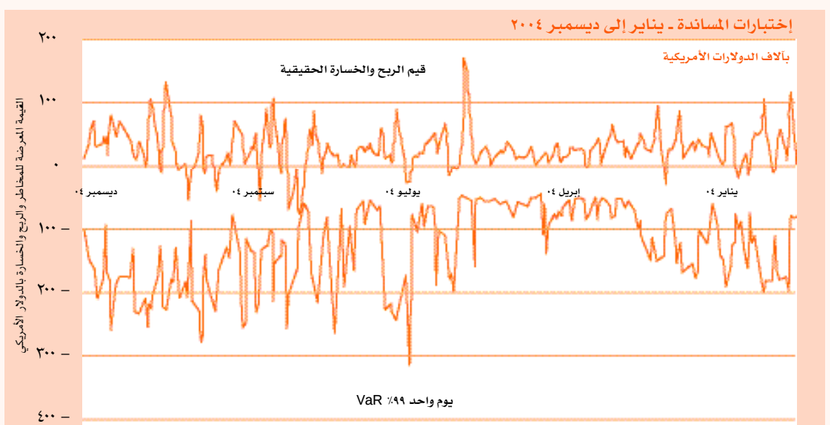

أحكام المراقبة والبيانات الإضافية المفصح عنها

أولا أحكام المراقبة

إن للمستوى الرفيع الذي يتمتع به البنك في مجال تقوية أحكام المراقبة أكبر الأثر في وضعه الريادي على المستوى المحلي و لإقليمي و في تعزيز موقعه في المجتمع. ويخضع مجال أحكام المراقبة بالبنك إلى مراجعة مستمرة من أجل تطويره ليكون مطابقا للمستويات العالمية و الأداء الأمثل. وتأتي هذه المهمة التي تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك، متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها نشاطاته.

ثانياً مجلس الإدارة

أ. مهام ومسئوليات المجلس

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ الخطوات الاستراتيجية للمجموعة وعلى سير أعمالها ضمن نطاق العمل المتفق عليه وبمقتضى الأطر القانونية والرقابية ذات العلاقة. ويحرص المجلس على التأكد من مدى ملائمة الانظمة المالية والتشغيلية والضوابط الاخلية فضلاً عن تطبيق قواعد وميثاق أخلاقيات المهنة البنك. وقد فوض المجلس المدير العام الرئيس التنفيذي لمسؤولية الإدارة العامة للبنك.

ويذكر أن كل عضو بمجلس الإدارة يستمر في منصبه لمدة ثلاث سنوات، ويخضع إعادة تعيينه بقرار من الجمعية العامة للمساهمين، التي يكتمل النصاب فيها بحضور أغلبية أعضاء مجلس إدارة البنك (بما فيهم الرئيس و/أو نائب الرئيس).

ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة على الأقل، ويتألف المجلس في الوقت الحاضر من ١٢ عضواً بما فيهم رئيس المجلس.

ب. لجـان المجلس

اللجنة التنفيذية

عدد الاجتماعات في السنة: عشرة اجتماعات

أعضاء اللجنة	مهام ومسئوليات اللجنة
السيد يعقوب يوسف الفليج رئيس اللجنة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة السيد جاسم علي حسن زينل السيد عارف صالح خميس السيد حمد أحمد البصيري السيد محمد صلاح الدين محمد	تمارس اللجنة صلاحيتها المخولة إليها من المجلس وتناقش المواضيع قبل تقديمها إلى المجلس. ولتحقيق ذلك فللجنة اتخاذ القرارات وتوجيه الإدارة التنفيذية في شأن السياسات المختلفة. الدورة: سنة واحدة، عدد الأعضاء: ستة أعضاء

لجنة التدقيق

عدد الاجتماعات في السنة: أربعـة اجتماعات

أعضاء اللجنة	مهام ومسئوليات اللجنة
السيد مراد علي مراد رئيس اللجنة السيد عبدالله محمد السميط السيد عبدالمجيد حاجي الشطي السيد جمال علي الهزيم الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	تراجع اللجنة برنامج وتقارير التدقيق الداخلي وتتحقق من مدى استجابة الإدارة لها. وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين. وتحافظ على فاعلية منهجية التدقيق الداخلي وعلى الأخص عند مراجعة تقارير المدققين الخارجيين. الدورة: سنة واحدة، عدد الأعضاء: خمسة أعضاء

لجنة المطلعين

عدد الاجتماعات في السنة: أربعة اجتماعات

أعضاء اللجنة	مهام ومسئوليات اللجنة
السيد مراد علي مراد رئيس اللجنة السيد عبدالله محمد السميط السيد عبدالمجيد حاجي الشطي السيد جمال علي الهزيم الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	تم تأسيس هذه اللجنة بناءً على متطلبات واشتراطات الجهة الرقابية،حيث تراقب اللجنة نشاط تداول المطلعين بما يتطلب الوقاية من أي سوء استخدام للمعلومات لدى المطلعين والتأكد بذلك بما يطابق تعليمات الجهات الرقابية بشأن المطلعين. الدورة: سنة واحدة، عدد الأعضاء: خمسة أعضاء

لجنة المزايا والتعويضات

عدد الاجتماعات في السنة: اجتماعين

أعضاء اللجنة	مهام ومسئوليات اللجنة
السيد مراد علي مراد رئيس اللجنة السيد جاسم علي حسن زينل السيد حمد أحمد البصيري السيد عارف صالح خميس	تكون سياسة شاملة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يخص التعويضات. فبذا تعتمد السياسات المتعلقة بالتوظيف وإبقاء الموظفين وفصلهم وتوصى في هذه الشئون إلى المجلس. الدورة: سنة واحدة، عدد الأعضاء: أربعة أعضاء

يحق للمجلس تعيين وحل لجان المؤقتة بحسب الضرورة.

ت. اجتماعات المجلس وسجل الحضور

عقد المجلس تسعة اجتماعات في مملكة البحرين واجتماع واحد في إمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة.
كان الحضور في اجتماعات المجلس خلال كل ربع من السنة كالتالي:

٢٠٠٥/٠٢/٢٧	٢٠٠٥/٠٦/١٩	٢٠٠٥/١٠/١٦	٢٠٠٥/١٢/٢٥
السيد مراد علي مراد	السيد مراد علي مراد	السيد مراد علي مراد	السيد مراد علي مراد
السيد جاسم علي حسن زينل	السيد جاسم علي حسن زينل	السيد جاسم علي حسن زينل	السيد جاسم علي حسن زينل
السيد يعقوب يوسف الفليج	السيد محمد صلاح الدين محمد	السيد يعقوب يوسف الفليج	السيد يعقوب يوسف الفليج
السيد حمد أحمد البصيري	السيد حمد أحمد البصيري	السيد محمد صلاح الدين محمد	السيد حمد أحمد البصيري
السيد عبدالله محمد السميط	الشيخ محمد بن عيسى الخليفة	السيد حمد أحمد البصيري	الشيخ محمد بن عيسى الخليفة
الشيخ محمد بن عيسى الخليفة	السيد عارف صالح خميس	السيد عبدالله محمد السميط	السيد عارف صالح خميس
السيد عارف صالح خميس	السيد عبدالمجيد حاجي الشطي	الشيخ محمد بن عيسى الخليفة	السيد عبدالمجيد حاجي الشطي
السيد عبدالمجيد حاجي الشطي	السيد جمال علي الهزيم	السيد عارف صالح خميس	السيد جمال علي الهزيم
السيد جمال علي الهزيم	السيد علي حسن البدر	السيد عبدالمجيد حاجي الشطي	السيد علي حسن البدر
السيد علي حسن البدر		السيد جمال علي الهزيم	الشيخ خليفة بن دعيج الخليفة
			السيد علي حسن البدر
			الشيخ خليفة بن دعيج الخليفة

ث. اجتماع الجمعية العمومية

عقدت الجمعية العمومية اجتماعها العادي في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥ و عقدت اجتماعا آخر في ١٦ يوليو ٢٠٠٥.

ج. مكافآت أعضاء المجلس

مكافآت وعلاوات ومصاريف أعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس ولجانها لسنة ٢٠٠٥ بلغت ٥٢٨,٢٩٦ دينار بحريني. مقارنةً بـ ٣٨٦,٠٣٠ دينار بحريني في عام ٢٠٠٤.

ح. أعضاء المجلس

السيد مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة، رئيس لجنة التدقيق، رئيس لجنة المزايا والتعويضات.
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢١ مارس ١٩٩٩م
عضو مجلس الإدارة – شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) – مملكة البحرين، عضو مجلس الإدارة – شركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب.) – مملكة البحرين، عضو مجلس الإدارة بالشركة البحرينية الكويتية للتأمين – مملكة البحرين، نائب رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان – مملكة البحرين، نائب رئيس شركة بنادر للفنادق – مملكةالبحرين عضو المجلس النوعي للتدريب للقطاع المالي والمصرفي – مملكة البحرين رئيس مجلس الأمناء لصندوق تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي – مملكة البحرين

السيد جاسم حسن على زينل
نائب رئيس مجلس الادارة، عضو اللجنة التنفيذية، عضو لجنة المزايا والتعويضات
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤م
أمين السر ومدير عام الاستثمار – بنك الخليج – دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة : انترناشونال فاند مانيجرز المحدودة – دولة الكويت
عضو مجلس إدارة شركة المدينة للاستثمار – دولة الكويت
نائب رئيس مجلس إدارة شركة الرازي القابضة – دولة الكويت

السيد يعقوب يوسف الفليج
عضو مجلس الادارة، رئيس اللجنة التنفيذية
انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٨ مارس ١٩٩٤م
عضو مجلس الادارة – بنك الكويت الوطني– دولة الكويت

السيد محمد صلاح الدين محمد
عضو مجلس الإدارة، عضو اللجنة التنفيذية
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ١ مايو ١٩٩٠م
رئيس مجلس الإدارة – مؤسسة محمد صلاح الدين للاستشارات الهندسية – مملكة البحرين عضو مجلس الادارة – شركة البحرين لتعبئة المياه والمشروبات ش.م.ب (م) – مملكة البحرين عضو مجلس الأوقاف السنية – مملكة البحرين، عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال البحرينية – مملكة البحرين عضو مجلس ادارة – شركة انترشيلد ذ.م.م – مملكة البحرين

السيد حمد احمد البصيري
عضو مجلس الإدارة، عضو اللجنة التنفيذية، عضو لجنة المزايا والتعويضات
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ١١ يناير ٢٠٠١م
مدير أول الاستثمار– الهيئة العامة للاستثمار – دولة الكويت، عضو مجلس الادارة – الشركة الكويتية للاستثمار– دولة الكويت

السيد عبدالله محمد السميط
عضو مجلس الادارة، عضو لجنة التدقيق
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٢ أبريل ٢٠٠١م
نائب رئيس المدراء العامين بالبنك الأهلي الكويتي – دولة الكويت، عضو لجنة المصارف الكويتية – دولة الكويت

الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة
عضو مجلس الإدارة، نائب رئيس اللجنة التنفيذية
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٤ ديسمبر ٢٠٠٢م
القائم بأعمال المدير العام – الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية – مملكة البحرين، رئيس مجلس الإدارة – شركة الأوراق المالية والاستثمار – مملكة البحرين، عضو مجلس الإدارة – شركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب) – مملكة البحرين، عضو مجلس الإدارة – الشركة الوطنية للسيارات – مملكة البحرين، عضو مجلس الإدارة – شركة البحرين للإتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) – مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة – شركة البحرين العالمية للجولف – مملكة البحرين

السيد عارف صالح خميس
عضو مجلس الإدارة، عضو اللجنة التنفيذية، عضو لجنة المزايا والتعويضات
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ١ أبريل ٢٠٠٣م
وكيل وزارة مساعد للشئون المالية في وزارة المالية والاقتصاد الوطني – مملكة البحرين، عضو مجلس الإدارة – شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم – مملكة البحرين، عضو مجلس الإدارة – الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (اسري) – مملكة البحرين، عضو مجلس الإدارة – شركة نفط البحرين (بابكو) – مملكة البحرين، عضو مجلس الإدارة – مركز الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة للقلب – مملكة البحرين، عضو – المجلس الأعلى للمرور – مملكة البحرين، عضو مجلس إدارة صندوق الزكاة – مملكة البحرين

أحكام المراقبة وبيانات إضافية وفقا لمتطلبات الإفصاح (يتبع)

السيد جمال علي الهزيم
عضو مجلس الإدارة، عضو لجنة التدقيق
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥م
نائب رئيس مجلس إدارة شركة كردت ون – دولة الكويت، عضو مجلس إدارة شركة دوكار – تركيا، عضو مجلس إدارة مجموعة ناس – مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة شركة التعمير الكويتية

السيد عبدالمجيد حاجي الشطي
عضو مجلس الإدارة، عضو لجنة التدقيق
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٤ مارس ٢٠٠٤م
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالبنك التجاري الكويتي

السيد علي حسن مشاري البدر
عضو مجلس الإدارة
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥م
رئيس مجلس إدارة شركة استراتيجيا للاستثمار – دولة الكويت

الشيخ خليفة بن دعيج بن خليفة آل خليفة
عضو مجلس الادارة، عضو لجنة التدقيق
انضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥م
رئيس ديوان سمو ولي العهد – مملكة البحرين
عضو مجلس ادارة حلبة البحرين الدولية – مملكة البحرين

ثالثا الهيكل التنظيمي

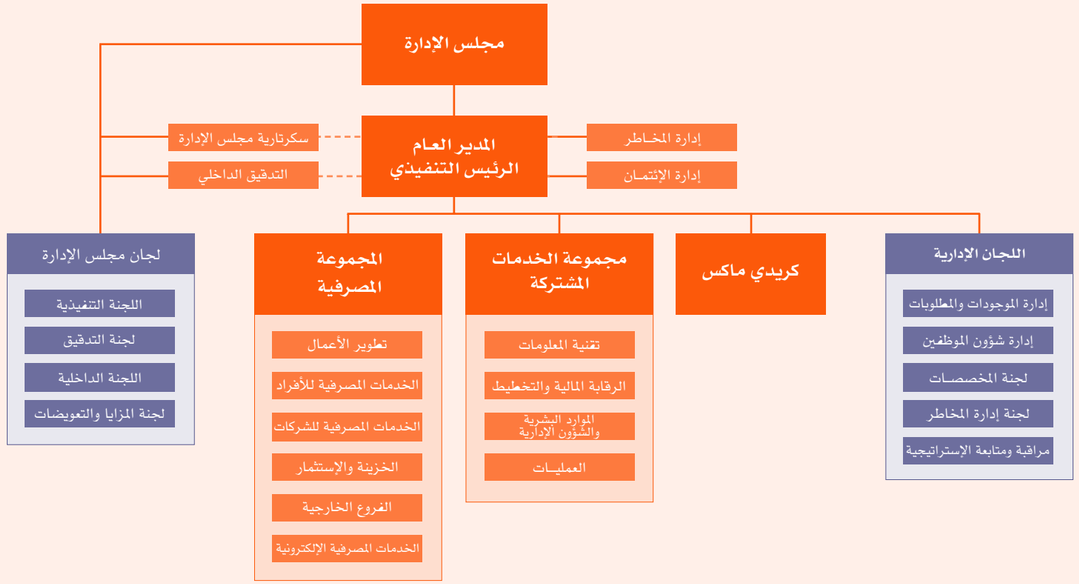

رابعا الإدارة التنفيذية

أ. رئاسة الإدارة
تقوم الإدارة التنفيذية برئاسة المدير العام، الرئيس التنفيذي بإدارة عمليات البنك وأداء مهماتها تحت اشراف مجلس الإدارة.

ب. اللجان الإدارية
تجتمع اللجان بصفة شهرية تحت رئاسة المدير العام – الرئيس التنفيذي و بحضور أعضاء اللجان بحسب مهماتهم:

اللجنة	مهام ومسئوليات اللجنة
لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر العامة.
لجنة إدارة شئون الموظفين	وضع السياسات واللوائح التنظيمية والإجراءات الإدارية لإدارة الكادر الوظيفي.
لجنة المخصصات	دراسة محافظ القروض والسلفيات الائتمانية ووضع السياسات والإجراءات المناسبة.
لجنة إدارة المخاطر	التعرف إلى ودراسة وتحجيم ومتابعة الأمور المتعلقة بالمخاطر للسيطرة عليها ووضع السياسات اللازمة لتطبيقها.
لجنة مراقبة ومتابعة الإستراتيجية	المتابعة الدورية لسير وتنفيذ المبادرات الإستراتيجية.

ت. أعضاء الإدارة التنفيذية

الدكتور فريد أحمد الملا
المدير العام الرئيس التنفيذي
المؤهلات العلمية: دكتوراه في العلاقات الدولية – جامعة سسكس، المملكة المتحدة (١٩٨٢)م.
الخبرة المهنية: ٢٣ سنة في المجال المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٠م.

السيد أحمد علي البنا
نائب المدير العام – المجموعة المصرفية
المؤهلات العلمية: بكالريوس – جامعة هيوستن، الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٨)م.
الخبرة المهنية: ١٩ سنة في المجال المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٧م.

السيد جمال محمد هجرس
مساعد المدير العام – الخدمات المصرفية للأفراد
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – جامعة البحرين، مملكة البحرين (١٩٩١)م.
الخبرة المهنية: ٢٧ سنة في المجال المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٠م.

السيد عبدالحسين البستاني
مساعد المدير العام – الموارد البشرية والشئون الإدارية
المؤهلات العلمية: دبلوما وطنية عليا (هندسة مدنية) – جامعة ترنت، المملكة المتحدة (١٩٧٨)م.
الخبرة المهنية: ١٧ سنة في المجال المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٨م.

السيد عبدالله عبدالرحمن حسين
مساعد المدير العام – تقنية المعلومات
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – جامعة البحرين، مملكة البحرين (١٩٩٤)م.
الخبرة المهنية: ١٧ سنة في مجال تقنية المعلومات.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٣م.

السيد عبدالكريم أحمد بوجيري
مساعد المدير العام – الخمات المصرفية للشركات
المؤهلات العلمية: بكالريوس علوم اقتصادية – جامعة حلب، سوريا (١٩٧٦)م.
الخبرة المهنية: ٢٨ سنة في المجال المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠١م.

السيد عبدالرسول تركي
مساعد المدير العام – الخزينة والاستثمار
المؤهلات العلمية: دبلوم علوم – كلية People – جامعة نوتنجهام، المملكة المتحدة (١٩٧٧)م.
الخبرة المهنية: ٢٦ سنة في المجال المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٤م.

السيد رياض يوسف ساتر
مدير أول – التدقيق الداخلي
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – جامعة جلمورجن، المملكة المتحدة (٢٠٠١)م.
الخبرة المهنية: ٢٨ سنة في المجال المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٠م.

السيد أميت كومار
مدير أول – مجموعة إدارة المخاطر
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – المعهد الهندي للإدارة، الهند (١٩٨٣)م.
الخبرة المهنية: ٢٢ سنة في المجال المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٤م.

السيد عدنان عبدالوهاب العريض
مدير أول – مجموعة إدارة الإئتمان
المؤهلات العلمية: بكالريوس تجارة – جامعة بيروت العربية، لبنان (١٩٨٤)م.
الخبرة المهنية: ٢٤ سنة في المجال المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٢م.

السيد فينيت كوهلي
مسئول أول للرقابة والتخطيط
المؤهلات العلمية: بكالريوس تجارة – جامعة دلهي، الهند. محاسب قانوني – معهد المحاسبين القانونيين، الهند ١٩٨٣.
الخبرة المهنية: ٢٤ سنة.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٢م.

السيد محمود عبدالعزيز
مدير أول – العمليات
المؤهلات العلمية: دبلوم إدارة تنفيذية – جامعة البحرين، مملكة البحرين. برنامج الخليج في الإدارة التنفيذية – جامعة فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
الخبرة المهنية: ٢٤ سنة في المجال المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٧٦م.

خامسا بيانات المساهمين

أدرجت أسهم بنك البحرين والكويت في سوق البحرين للأوراق المالية. وقد أصدر البنك ٥٦٩,٠٦٢,٥٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ فلس للسهم الواحد – كلها مدفوعة.

أ. المساهمين (٣١ ديسمبر ٢٠٠٥)

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة المئوية
المواطنون البحرينيون	مملكة البحرين	١١٣,٥٦١,٦٨٦	٪١٩,٩٧
الهيئة العامة لصندوق التقاعد	مملكة البحرين	١٠٧,٢٢٤,٠٤٨	٪١٨,٤
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	مملكة البحرين	٧٦,٢١٢,٥٩٨	٪١٣,٩
بنك الكويت والشرق الأوسط	دولة الكويت	٣٨,٤١١,٧١١	٪٦,٧٥
البنك التجاري الكويتي	دولة الكويت	٣٨,٤١١,٧١١	٪٦,٧٥
البنك الأهلي الكويتي	دولة الكويت	٣٨,٤١١,٧١١	٪٦,٧٥
الركة الكويتية للاستثمار	دولة الكويت	٣٦,٢٦٨,٥١١	٪٦,٣٧
شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لادارة الأصول	دولة الكويت	٢٩,٤٩٩,٦٢٠	٪٥,١٨
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	٢١,٣٩,٨٣٦	٪٣,٧٥
الشركة الكويتية للتأمين	دولة الكويت	٢١,٣٩,٨٣٦	٪٣,٧٥
شركة لؤلؤة الكويت للعقارات	دولة الكويت	١٨,٥٠٠,٠٠٠	٪٣,٢٥
الشركة الوطنية المتحدة	دولة الكويت	١٨,٥٠٠,٠٠٠	٪٣,٢٥
الشركة الكويتية الدولية للاستثمار	دولة الكويت	١١,٣٨١,٢٣٦	٪٢

أحكام المراقبة وبيانات إضافية وفقا لمتطلبات الإفصاح (يتبع)

ب. جدول توزيع فئات الأسهم مع تحديد عدد المساهمين ونسبهم (بحسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥)

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية
أقل من ١٪	١١٣,٥٦١,٦٨٧	٢,٣٩٦	١٩,٩٦٪
١٪ الى أقل من ٥٪	٩١,٠٦٠,٩٠٨	٥	١٦٪
٥٪ الى أقل من ١٠٪	١٨١,٠٠٣,٢٦٤	٥	٣١,٨١٪
١٠٪ الى أقل من ٢٠٪	١٨٣,٤٣٦,٦٤١	٢	٣٢,٢٣٪
٢٠٪ الى أقل من ٥٠٪	–	–	٠٪
٥٠٪ فأكثر	–	–	٠٪

ت. ملكية أعضاء مجلس الادارة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الادارة (بحسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥)

عضو مجلس الإدارة	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥	٣١ ديسمبر ٢٠٠٤
السيد مراد علي مراد	عادية	٢٣٨,٠٠٠	٢٣٨,٠٠٠
السيد محمد صلاح الدين محمد	عادية	٢٠٤,٦٥٥	٢٠٤,٦٥٥
السيد جاسم حسن علي زينل	عادية	١٠٠,٠٠٠	لا يوجد
السيد حمد أحمد البصيري	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد عبدالله محمد السميط	عادية	١٠٠,٠٠٠	لا يوجد
السيد علي حسن البدر	عادية	١٠٠,٠٠٠	لا يوجد

أقارب أعضاء مجلس الادارة: شركة الجنبية ش م م

عدد الأسهم المملوكة:-

ث. عقود تتبع أعضاء مجلس الادارة

مكتب محمد صلاح الدين للإستشارات الهندسية:

عقد بمبلغ ٦٨,٧٧٠ دينار بحريني لتقديم إستشارات فنية لمشروع إنشاء شبكة المجمعات المالية.

سادسا استثمارات البنك الأخرى

الشركة	النسبة المئوية
شركة البحرين للاتصالات السلكية والاسلكية (بتلكو)	///////
شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)	///////
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	///////

ب. الشركات التابعة

كريدي مكس – مملكة البحرين

سابعا الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

يشكل الالتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية أهمية كبرى. ولذا فقد عيّن البنك وحدة خاصة لمتابعة جميع الأحكام التنظيمية والقانونية الصادرة من الجهات الرسمية والتأكد من تطبيقها. وتعتبر قضية غسيل الأموال أحد أهم القضايا التي تستأثر بالأولوية على جدول وظائف الالتزام بجانب أحكام مراقبة الشركات و معايير الافصاح عن المعلومات واتباع أفضل الممارسات واجتناب تضارب المصالح. ووضع البنك دليلاً للتعرف على عمليات غسيل الأموال وتمويل الارهاب من خلال ممارسات العملاء. كما يقيم البنك لموظفيه برامج توعية دورية بهذا الشأن وقام بتعين ضابط مسئول للابلاغ عن حالات غسيل الأموال التي يتم كشفها. وبالاضافة الى ذلك فقد قام البنك باتخاذ عدة مبادرات اضافية من أجل تطبيق الأحكام والتوجيهات الصادرة من مؤسسة نقد البحرين في مجال مكافحة غسيل الأموال. وتخضع المعايير والاجراءات التي يتبعها البنك في هذا الصدد الى تدقيق سنوي من قبل مدققي حسابات محايدين. وقد تم تعيين مسئولين في كل من فروع البنك في دولة الكويت وجمهورية الهند وفي شركته التابعة (كريدي مكس) للتأكد من الالتزام بالأحكام والتوجيهات الصادرة من الجهات الرسمية المحلية بالأضافة الى تفعلية الحد الأدنى من الالتزام بالأحكام والتوجيهات الصادرة من مؤسسة نقد البحرين.

وانطلاقا من التزام البنك بالتصدي لعمليات غسيل الأموال فقد بادر بتطبيق جميع الأحكام والتعليمات الصادرة من مؤسسة نقد البحرين بشأن غسيل الأموال، وهي جميعها متوافقة مع توصيات فريق العمل المالي - (FATF) وهي منظمة عالمية مكافحة غسيل الأموال، ومع ورقة لجنة بازل بشأن تطبيق برامج الاحتراس اللازم للبنوك ادى تقييم الخدمة (Customer Due Diligence for Banks) ومع المعايير الدولية للممارسات المثلى.

ثامنا نظام القواعد والسلوك

لقد تم استحداث لوائح القواعد والسلوك الخاصة بمجلس الادارة لتطبيقها فيما بين أعضاء المجلس والادارة التنفيذية وجميع موظفي البنك.

تاسعا متاجرة المطلعين

أصدر البنك سياسات و أحكام لمتاجرة المطلعين والتعرف الى المطلعين من أعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية وموظفي البنك. ويكون للجنة المطلعين المسئولية الكاملة لمتابعة المطلعين.

عاشراً نظام تخصيص الأسهم لأجل الحوافز

كجزء من الحوافز والمكافآت التي يوفرها البنك لموظفيه، استحدث البنك هذا النظام حيث يتم تخصيص مقدار معين من أسهم البنك لعدد من الموظفين، ومن ثم يقوم البنك نظريا بتخصيص هذا المقدار المعين من الأسهم باسم الموظف بالقيمة السوقية، مع تحديد مدة زمنية معينة لكل موظف الاحتفاظ بهذا التخصيص وبعد انقضاء هذه المدة يكون للموظف حرية الاختيار في التصرف في هذه الأسهم.

احدى عشر استراتيجية الاتصال

يتخذ البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه وذلك حرصا منه على اتباع السنن والقوانين. فيعقد اجتماع الجمعية العمومية سنويا حيث يوفر رئيس المجلس وأعضاءه المعلومات الكافية للاجابة على جميع الأسئلة الطارئة. ويتم الاعلان عن المعلومات العامة عبر الصحف والنشرات المحلية ومن خلال موقع البنك الألكتروني: www.bbkonline.com حيث تتواجد جميع التقارير السنوية الثلاثة الأخيرة بالإضافة الى النتائج المالية. والجدير بالذكر أن البنك قد أوجد موقع الكترونياً داخلياً للتواصل مع موظفي البنك في الشئون الداخلية.

اثنا عشر المكاتب والفروع الدولية والشركات الفرعية

أ. المكاتب والفروع الدولية

الفرع الرئيسي
٤٣ شارع الحكومة
ص ب ٥٩٧ – المنامة، مملكة البحرين
هاتف: ٨٨ ٣٣ ٢٢ ٩٧٣+
فاكس: ٢٢ ٩٨ ٢٢ ٩٧٣+
البرق: .BAHKUBANK تلكس: ٨٩١٩. N سوفت: BBKUBHBM

فرع دولة الكويت
شارع أحمد الجابر، ص ب ٢٤٣٩٦
١٣١٠٤ الصفاة، دولة الكويت

فرع مدينة مومباي
ص ب ١١٦٩٦، جولي ميكرز شامبرز، ٢٢٥ ناريمان بوينت
مومباي ٤٠٠٠٢١، جمهورية الهند
هاتف: ٣٦٩٨ ٢٨٢ ٩١٢٢+
فاكس: ١٤١٦ ٢٨٤ / ٤٤٥٨ ٢٠٤ ٩١٢٢+

فرع مدينة حيدراباد
٥٥٠-٣-٦ ال بي باهاون، سماجي جودا، حيدراباد ٥٠٠٤٨٢
هاتف: ٨٢١٩ ٣٣٩ ٩١٤٠+
فاكس: ٥٩٧٧ ٣٣٧ ٩١٤٠+

المكتب التمثيلي، امارة دبي
برج الخور، مكتب رقم A18
ص ب ٣١١١٥، امارة دبي – الامارات العربية المتحدة